

المحتويات

2	ملخص.....
2	المقدمة.....
3	المحور الأول: نظرة تاريخية لنشوء التيار الليبرالي في مصر.....
3	أولاً: الفكر الليبرالي: تعريف مفاهيمي ونظرة تاريخية.....
6	ثانياً: ظهور التيار الليبرالي في مصر.....
11	ثالثاً: باكورة التجربة الحزبية السياسية للتيار الليبرالي في مصر وما خلفته من ميراث.....
16	المحور الثاني: الخطاب الديني لدى التيار الليبرالي في مصر.....
16	أولاً: ممارسات التيار الليبرالي العملية: دستور 1923 أنموذجاً.....
16	ثانياً: أعلام الليبرالية.....
17	أحمد لطفي السيد.....
18	جلال أمين.....
20	سعيد النجار.....
21	سعد الدين ابراهيم.....
23	عمرو حمزاوي.....
25	المحور الثالث: نظرة استشرافية لمستقبل التيار الليبرالي في مصر.....
29	الخاتمة.....
31	المصادر والمراجع.....

ملخص

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بدأت تيارات فكرية سياسية عدة، تظهر على السطح في المحيط الإسلامي، لا سيما في مصر التي كانت من أكثر دول المنطقة توجهاً نحو البحث عن هوية فكرية، تأخذ بها نحو الاستقلال وبناء الدولة. وفي ضوء ذلك، كان الفكر الليبرالي أحد أهم التيارات الفكرية التي ظهرت في تلك الحقبة.

وتقديرًا لأهمية الدور السياسي والتاريخي لهذا التيار الذي تولى قيادة الحكومة في مصر بعد إقرار دستور عام 1923، والذي تداول الحكم من خلال عمليات انتخابية، حتى تقويض تجربة حكمه الديمقراطي بقيام ثورة 23 تموز/يوليو 1952، وما أعقبها من حالة استبداد، أفضت إلى إلغاء الأحزاب وإقامة التنظيم السياسي الواحد، تأتي هذه الورقة التي ترمي إلى سبر أغوار منهج الخطاب الديني لهذا التيار الذي طالت مرحلة حكمه لمصر، والذي استكمل دوره السياسي بعد حالة الانفتاح التي شهدتها مصر منتصف السبعينيات.

وفي معرض توجيهه النظري والفكري حيال الشرائع والأحكام الدينية، يميل التيار الليبرالي، على نحوٍ شبه متوافق، إلى تقدير الأديان عمومًا وجوهرها خصوصًا، لا سيّما الدين الإسلامي، غير أنه يُنادي: بمنح الفرد أكبر قدر ممكن من حرية الفكر والاعتقاد، وبتطبيق حكم مدني تحرري، وبفتح باب الاجتهاد أمام جميع المُصلحين، خارج إطار المؤسسات الدينية والحكومية وغير الحكومية التي يصفها أعلام التيار بـ "المؤسسات الوصائية" التي تحصر مجال الاجتهاد والإصلاح الديني في ذاتها.

وفي إطار ذلك، تتناول الورقة جوانب نظرة التيار الليبرالي حيال الدين، أو بمعنى آخر، تتناول الخطاب الديني لدى التيار الليبرالي عبر ثلاثة محاور: الأول، محور النظرة التاريخية لنشوء التيار الليبرالي في مصر. والثاني، محور الخطاب الديني لدى التيار الليبرالي في مصر. والثالث، محور النظرة الاستشرافية لمستقبل التيار الليبرالي في مصر.

المقدمة

لقد اشتد الفضول حول توجه التيار الليبرالي إزاء الأحكام والشرائع الدينية، بعد دخول مصر مرحلة جديدة من التاريخ، بعد ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011. وهي مرحلة اتسمت بتحضيرات التيارات السياسية المصرية كافة لدخول معترك التنافس السياسي، في إطار عملية ديمقراطية تُوصل أحدها إلى الرئاسة وإلى مجلس الشعب؛ أي إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية اللتين تمكّنا أي تيار من تشريع وتنفيذ القوانين ذات التوجه المتناغم مع فكره ومبادئه. وقد سعى التيار الليبرالي، حاله كحال التيارات الأخرى، إلى دخول هذا المعترك عبر أحزاب وكتلٍ حزبية انتخابية. غير أن أحزاب التيار تعرضت لهجومٍ شرس من

خصومها السياسيين، لا سيّما من ذوي التوجه الديني؛ ليُطرح تساؤل، مفاده: ما هو توجه التيار الليبرالي تجاه الأحكام والشرائع الدينية؟

في هذه المرحلة، وعلى الرغم من دوره التاريخي الكبير في أول تجربة ديمقراطية مصرية بين عامي 1923 و1952، فإن البحوث والدراسات التي تناولت توجه التيار الليبرالي حيال الأحكام الشرعية ودورها في المسارات الحياتية والسياسية، كانت في حالة نُضْب؛ من هنا تنبع أهمية الدراسة التي تتعرض للإجابة عن التساؤل المطروح أعلاه، في إطار استقرائي قائم على سبر أغوار الخطابات والأدبيات والأفكار والتصريحات الصحفية الخاصة بأعلام التيار الليبرالي، في ما يتعلق بالأحكام الشرعية، للوصول إلى نتيجة تُوضع في إطار نظري.

في ضوء ذلك، جاءت الدراسة في إطار محاولة فهم توجه التيار الليبرالي المصري حيال الأحكام الشرعية، من خلال تتبع الإطار المفاهيمي والنظري للفكر الليبرالي، والنظر في جذور نشوئه والعوامل التي أدت إلى ظهوره في مصر، ثم الوقوف على ممارسات التيار الليبرالي المصري السياسية، وأفكار وآراء أعلامه، للوصول إلى نتيجة تبين توجه التيار نحو الديني. تنطلق الدراسة من فرضية يُشار فيها إلى جنوح التيار الليبرالي، على نحوٍ شبه متوافق، إلى تقدير الأديان عموماً وجوهرها خصوصاً، لا سيّما الدين الإسلامي، غير أنه يُنادي: بمنح الفرد أكبر قدر ممكن من حرية الفكر والاعتقاد، وبفتح باب الاجتهاد أمام جميع المُصلحين خارج إطار المؤسسات الدينية والحكومية وغير الحكومية التي يصفها أعلام التيار بـ "المؤسسات الوصائية" التي تحصر مجال الاجتهاد والإصلاح الديني في ذاتها.

المحور الأول: نظرة تاريخية لنشوء التيار الليبرالي في مصر

أولاً: الفكر الليبرالي؛ تعريف مفاهيمي ونظرة تاريخية

لقد ظهر مُصطلح الليبرالية أول مرة في بريطانيا، أواخر القرن الثامن عشر، للدلالة على المذهب الاقتصادي القائم على مبادئ: الملكية الخاصة، والمبادرة الفردية، وحرية العمل، والتنقل، والمنافسة. غير أنه، ومع مرور الزمن، تحوّل إلى مُصطلح سياسي، يُشير إلى مذهب فكري فلسفي، ينادي بإشاعة الحريات السياسية والفردية. وانطلاقاً من المعنى اللغوي لكلمة "الليبرالية"، الذي يعني: "حرية"، فإن الفكر الليبرالي يدور، بصورةٍ أساسيةٍ، حول الحرية والتحرر.¹

¹الليبرالية من الاقتصاد إلى السياسة، الجزيرة نت، تاريخ الدخول، 27 كانون الأول/ديسمبر 2018. <https://bit.ly/2VD5L8Z>

وفي ما أسست التغيرات الفكرية والاجتماعية التي عصفت بأوروبا منذ بداية القرن السادس عشر، الأرضية المُمهدة لظهور الفكر الليبرالي، إلا أنها لم تأت بوصفها نظرية متكاملة في السياسة والاقتصاد والاجتماع على يد مُفكرٍ واحد، أو من مدرسةٍ واحدة، بل أسهم مفكرون عدة في تشكيلها.² وبتتبع جذور الليبرالية التاريخية، يُلاحظ أنها جاءت رد فعل ضد التسلط الديني الذي كانت تُمارسه الكنيسة. وتُعدّ حادثة انشقاق الراهب الألماني مارتن لوثر الذي تزعم حركة الإصلاح البروتستانتي في ألمانيا، الانطلاقة الأولى لفكرة الليبرالية، فقد هاجم الكنيسة في إثر متاجرتها بـ "صكوك الغفران". وكان الإسهام الأساسي للوثر في ظهور بعض بذور الفكر الليبرالي، قد تجلّى في تمييزه الواضح بين السلطتين السياسية والروحية، في سبيل وضع حد للتسلط الفاسد والدور المُخادع الذي مارسته الكنيسة. وهو ما فتح الطريق نحو بناء السلطة المدنية.³

وإلى جانب لوثر، أسهم جون كالفن الذي أكّدت آراؤه وجوب الطاعة للسلطة السياسية، وفق قوانين تُنظم الحياة العامة. وقد أناط كالفن العمل الفردي بالتقدير الإلهي، ودعا إلى تفعيل الريادة الفردية الحرة البعيدة عن التبعية لتوجهات الطبقة الحاكمة.⁴

وعلى الرغم من تمهيد لوثر وكالفن الطريق لنشوء الليبرالية، فإنهما لم يسهما في تبلور فكرة واضحة عن الليبرالية. وكان جون لوك من أبرز فلاسفة الليبرالية السياسية الفعليين، وربما من أوائلهم، فقد اعتمد الفكر الليبرالي -بشكلٍ كبير- على كتاباته. يُنادي لوك باستقلال الفرد عن الدول والمُجتمعات؛ أي إنه يدعو إلى منح الفرد حقوق مُطلقة ومُستقلة.⁵

إن نظرية لوك الأساسية تركز على فكرة العقد الاجتماعي التي يُصوّر فيها الدولة، على نحوٍ مُخالف لنظرية الحق الإلهي التي كانت تُنادي بها الكنيسة. ولقد ربط وجود السلطة وشرعيتها بقبول الأفراد لها، في ضوء ما توفره لهم من حقوق وحرّيات، تضمن عدم التدخل في الحياة الخاصة للفرد، وليس "بالتوكيل الإلهي" الذي نادى به الكنيسة. وقد أطلق لوك على الحقوق التي نادى بها، اسم "الحقوق الطبيعية" التي من الطبيعي أن يتمتع بها الفرد.⁶

ويُعارض لوك مفهوم السلطة المطلقة، مبيّناً أن المصلحة الذاتية التي تمثل القوة الأساسية المُحرّكة للسلوك البشري، هي التي تخلق هيكلًا مُنظّمًا من الأفراد في إطار الدولة. ويؤكّد لوك على اتفاق الأفراد الذين يتسمون بالتفكير العقلاني، هذا الاتفاق الذي يأتي انطلاقًا من قاسم مُشترك يتمثل برغبتهم في ضمان الملكية الخاصة، وبذلك تُعدّ المهمة الأساسية للدولة، هي: حماية حقوق الأفراد، وتوفير البيئة

2عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الليبرالية والأزمات، ط1 (عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2016)، ص 10.

³المصدر نفسه، ص 11.

⁴المصدر نفسه، ص 14.

⁵المصدر نفسه، ص 15 ، 16.

⁶المصدر نفسه، ص 17.

المناسبة لهم للتمتع بالحريات وبال حقوق الأساسية الثلاثة، وهي: الحق في الحياة، والحق في الحرية، والحق في الملكية الفردية، مشدّدًا على ضرورة عدم التدخل في حياة الآخر.⁷

وي فصل لوك الدولة عن الدين، موضحًا: أن الدين مهم في المجتمع، لكن يجب ألا يؤدي ذلك إلى إقحام الكنيسة، أو أي مؤسسة دينية أخرى في المعادلة السياسية، معتبرًا أن دور المؤسسة الدينية دعوي ورعوي؛ أي أنه يركّز على الرعية، ومن ثم، لا دور له في الحكم. وبينما يؤكّد لوك على حق الفرد في اعتناق أي مذهب مسيحي؛ إذ يُعدّ ذلك حقه الطبيعي، فإنه يرفض تمامًا أي محاولة لاستخدام الوسائل القسرية أو غيرها، لإرغام الناس على اعتناق أي مذهب، مشيرًا إلى أن ذلك يؤدي إلى انتشار القهر والعنف داخل المجتمع.⁸ وانطلاقًا من الأفكار الأساسية للمفكر لوك الذي يُوصف بـ "أب الليبرالية"، يُلاحظ أن الفكر الليبرالي يدعو إلى الحرية الواسعة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية؛ فالفكر الليبرالي لا يرى بأسًا في اعتناق الفرد أي دين يراه مُقنعًا. كما يحظر إقدام أي فرد على إجبار أي فرد آخر على اتباع دين ما.⁹

وفي السياق ذاته، يُلاحظ أن الفكر الليبرالي، يرفض أي دور للدين في المسار الدستوري أو القانوني، من ثم، فإنه يرفض أي دور للدين في المجال السياسي للدولة فهو يرى ضرورة فصل الدين عن الدولة، واتباع المنهج الديمقراطي القائم على الشرعية التي يمنحها الفرد للسلطة. وبمعنى أبسط: يتبنى الفكر الليبرالي حرية اختيار مُطلقة في تحديد الفرد لمنهج حياته.

وفي معرض الحديث عن بعض تفاصيل الليبرالية أيضًا، تجدر الإشارة إلى أن المُفكر السياسي جان جاك روسو، قد حاول "بعقده الاجتماعي"، تحجيم المُطلق في الحرية الفردية، عبر إشارته إلى أن منبع الحريات هو المُجتمع وليس الطبيعة: "فالمجتمع هو أساس كل الحريات، وأساس كل شيء، ومعيار كل شيء، فصحيح أن الإنسان يُولد بحقوق، ولكن هذه الحقوق يجب أن تتواءم مع المجتمع الذي يعيش فيه". ويوضح روسو أن العقد الاجتماعي الاعتباري هو الأداة لبناء المجتمع؛ إذ يضع الفرد نفسه وأملكه تحت إمرة الجسد السياسي المُنبثق عن هذا العقد الاجتماعي.¹⁰

وبإيجاز: لقد أضفى روسو وجهًا جديدًا على الليبرالية، فبينما دعم الحرية الفردية وحرية الملكية، دعا إلى سحب المطلق من هذه الحريات، ودعا إلى ضرورة الموازنة بين المصلحة الفردية والجماعية، التي تكون الأولوية فيها لمصالح المُجتمع، وليس لمصالح الفرد.

⁷محمد عبد الستار البدرى، جون لوك وأساسيات الثقافة الليبرالية، الشرق الأوسط، تاريخ الدخول، 28 كانون الأول/ديسمبر 2018. <https://bit.ly/CeQOtY>.

⁸المرجع نفسه.

⁹من هو جون لوك؟، أراجيك، تاريخ الدخول، 28 كانون الأول/ديسمبر 2018. <https://www.arageek.com/bio/john-locke>.

¹⁰محمد عبد الستار البدرى، روسو رومانسية الفكر الشمولي، الشرق الأوسط، تاريخ الدخول، 28 كانون الأول/ديسمبر 2018. <https://bit.ly/2D2ZSuB>.

وعلى حذو المفكر روسو، سار المفكر السياسي والاقتصادي جون ستيوارت ميل، موضحاً في نقده لمنهج جون بنتام حول النفعية، أن "الفردانية" مهمة جداً؛ إذ تُعدّ شرطاً أساسياً لأقصى درجات "المتعة" التي لا تتعلق بالمتع الجسدية فقط، بل بما تحقّقه من إنجازات، تتماشى مع القيم العليا للمجتمع. ويُشير ميل إلى أن "منفعة الفرد" لا تتحقق إلا بضمان حريته؛ لذلك يُطالب ميل بتوفير الحرية للفرد، ويفتح أوسع مجال أمامه لتنمية ملكاته ومواهبه؛ لأن المجتمع يرتقي بمقدار ما يتطور أفرادُه بحرية واستقلال. وأشار ميل إلى: أن إمكان اندماج البشر في حياة مُشتركة عادلة، يتناسب طردياً مع سعيهم لإحراز مُتع عليا، أكثر من المُتع الأدنى؛ وبذلك، أبقى ميل على أي إنجاز أو فعل في المُجتمع، سواء أفردياً كان أم مجتمعيًا، يكون صالحًا بقدر نفعه في إنجاز أكبر قدر من السعادة، لأكبر عددٍ من البشر.¹¹

انطلاقاً من الطرح أعلاه، يتضح أن ميل: لم يحصر حرية الفرد بأي قانون، غير أنه دعا إلى ضرورة، أن تكون حرية الفرد قادرة على تحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة والفائدة العامة للمجتمع. وقد أكد ميل على ذلك في كتابه "عن الحرية"، الذي أكد فيه على ضرورة ضمان الفرد لحيته داخل المجتمع على الصُّعد جميعها: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية، مشدداً على ضرورة عدم الحد من حريته، سوى في إطار الإضرار بالآخرين وإيذائهم. غير أنه عاد ليؤكد: على أن الحرية الاجتماعية شرط أساس لتكريس ثقافة المُتع العليا؛ إذ إن المجتمع الحر هو وحده القادر على أن يكون مُتحضراً.¹²

في نهاية الطرح حول ما تدعو إليه الليبرالية، يتضح أن أساسها يقوم على حرية الفرد والملكية، غير أن روسو حاول الحد من حرية الفرد، بما يتماشى مع تقديم المصلحة العامة على المصلحة الفردية. أما ميل فدعا إلى التمتع بالحرية الفردية في إطار خدمة "المتع. القيم" العليا للمجتمع.

ثانياً: ظهور التيار الليبرالي في مصر

لقد بدأت إرهابات الفكر الليبرالي في مصر، بالتزامن مع الاحتكاك بالحضارة الأوروبية الذي ظهر على السطح في إثر الحملة الفرنسية على مصر التي انتهت عام 1801، عام ميلاد رفاة الطهطاوي الذي نادى ببعض الأفكار ذات الصبغة الليبرالية. التحق الطهطاوي بالأزهر عام 1817، وقد كان تأثير شيخ الأزهر، حسن العطار، على الطهطاوي كبيراً جداً؛ فقد كان على اتصال بالعلماء الفرنسيين الذين حضروا مع نابليون في أثناء الحملة الفرنسية.¹³

¹¹ محمد محمد، جون ستيوارت ميل (1806. 1873)، جيرون، تاريخ الدخول، 28 كانون الأول/ديسمبر. <https://geiroom.net/archives/94025>. 2018.

¹² المرجع نفسه.

¹³ محمد زكريا توفيق، "رفاة رافع الطهطاوي: رائد من رواد عصر النهضة والفكر الليبرالي"، الحوار المتمدن، تاريخ الدخول، 29 كانون الأول/ديسمبر

2018. <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=163131&r=0>.

إن السنوات الخمس التي قضاها الطهطاوي في باريس إمامًا، قد لعبت دورًا كبيرًا في تبنيه بعض الأفكار الأوروبية التنويرية، على الرغم من خلفيته الأزهرية. وبعودته إلى مصر، نشر الطهطاوي ملاحظاته عن المجتمع الفرنسي في كتاب سماه "تخليص الإبريز في تلخيص باريز" الذي نقل فيه صفات المجتمع الفرنسي، وعرض فيه نظم الحكم الدستورية الأوروبية، ودعا فيه إلى ضرورة مشاركة الشعب في الحكم، وإلى ضرورة أن يكون القانون ديناميكيًا؛ ليتغير تبعًا للظروف، وليس تبعًا لتقديرات الحاكم. وفي كتابه "مناهج الألباب المصرية في مباحج الآداب العصرية" 1869، نادى بضرورة الإصلاح التدريجي في نظام الحكم، فقد أشار إلى ضرورة تقييد سلطات الحاكم بالقانون، وإلى أن تكون الحكومة مسؤولة أمام الشعب؛ ليتم ترسيخ التوازن بين الحقوق والواجبات، وإلى منح المرأة فرصة التعلم والمساواة في الحقوق، مشددًا على انعدام التضارب بين الشريعة والقوانين الوضعية.¹⁴ كما أكد الطهطاوي على ضرورة حقوق الفرد: كحرية الرأي، والتعبير، مبيّنًا أن الحرية فقط هي التي تخلق الوطنية لدى الفرد. لكن الطهطاوي أبقى على أهمية الشريعة الإسلامية، مبيّنًا أن القوانين الوضعية الليبرالية، لا تُفسد، ولا تنفي قوانين الشريعة الإسلامية.¹⁵

لقد واصل علي مبارك جهد الطهطاوي في حقول الترجمة والتعليم، داعيًا المصريين إلى تبني الأفكار الغربية التحررية وإلى كشف جوانب العلوم الأخرى.¹⁶ ولا ريب في أن علي مبارك من أبرز السائرين بشكل عملي نحو المناداة بالحياة المدنية الليبرالية؛ فقد هرب من بيته، والتحق بالتعليم المدني الذي تأسس أول مرة بعد تولي محمد علي باشا مقاليد الحكم. وبعد عودته من بعثة علمية إلى فرنسا، تنقل في وظائف تعليمية وهندسية، إلى أن تولى ديوان المدارس؛ فعمل على توسيع التعليم المدني. وقد دعا، في روايته "علم الدين" الصادرة في عام 1882، شيوخ الأزهر للاتصال بمظاهر الحضارة الأوروبية.¹⁷

وعلى الرغم من إسهامات الطهطاوي وعلي مبارك الأولية في طرح بعض الأفكار الليبرالية، فإنه يُشار إلى أن الجذور الأولى لنشوء التيار الليبرالي التحرري فعليًا في مصر والمنطقة العربية، جاءت على يد أحمد فارس الشدياق، لبناني الأصل الذي لجأ إلى مصر، نتيجة ثورة أبيه الفاشلة على أحد أمراء الدروز. وفي مصر عمل الشدياق شاعرًا وصحفيًا في جريدة "الوقائع المصرية". ويُشار إلى أنه كان أحد تلاميذ الطهطاوي. ويُشار إلى أن تنقله ما بين باريس ولندن ومالطا وإسطنبول أسهم في تشريه أفكار جديدة عدة، نقلها إلى المجتمع المصري. وكان قد نشر أفكاره في كتابيه "الساق على الساق"، و"كشف المُخبأ عن فنون أوروبا".¹⁸

¹⁴المرجع نفسه.

¹⁵المرجع نفسه.

¹⁶سليمان بن صالح الخراشي، مراجعة كتاب "كيف تسللت الليبرالية إلى العالم الإسلامي؟"، صيد الفوائد، تاريخ الدخول: 29 كانون الأول/ديسمبر 2018.<http://www.saaaid.net/Warathah/Alkharashy/mm/28.htm>.

¹⁷علي مبارك، تاريخ مصر، تاريخ الدخول، 29 كانون الأول/ديسمبر 2018.<https://bit.ly/2H2wubG>.

¹⁸لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ت)، ص، 340، 341.

وانطلاقاً من أن الظهور الجيني لليبرالية العربية، جاءت في أفكار الشدياق؛ فقد أُطلق عليها "الفكر الشدياقي". لقد دعا الشدياق في كُتبه الفكرية إلى إعطاء المرأة حقوقها المُغيّبة، وإلى إصلاح بعض جوانب الحياة بمنح الحريات. لكن فكره لم يأتِ ضمن برنامج إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ليبرالي شامل.¹⁹ أيضاً على الصعيد الديني، نادى الشدياق بالحرية الدينية، موضحاً أن من حق الإنسان الحصول على حق الحرية في العقيدة الدينية. ومُشيراً إلى أن كثيراً من البابوات يمارسون الفساد والطغيان الكهنوتي باسم الدين على المُخالفين للتشريع الديني. وعليه، فإن الشدياق يدعو إلى ضرورة ابتعاد الحضارة العربية الإسلامية عن هذا النحو، وأبقى توجهه صوب أحكام الشريعة في هذا النطاق.²⁰

ثم، على الرغم من تمحور أفكار الشدياق حول حرية المرأة، فقد مثلت انطلاقة حقيقية للفكر الليبرالي في مصر والبلاد العربية منتصف القرن التاسع عشر؛ إذ كان من أوائل الداعين للتحرر من العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، لا سيما تلك المتعلقة بالفكرة القائلة: إن الرجل أرقى من المرأة، وسيد عليها بالإرادة الإلهية وبالتقاليد الاجتماعية، مبيّناً ضرورة الاعتراض عليها، في سبيل إخراج العرب من تلك العزلة الفكرية والحضارية التي فرضتها عليهم الأيام الغابرة.²¹

وعلى الرغم من انطلاقة الإسلام، غير الليبرالية فعلياً، فإن المُفكر جمال الدين الأفغاني أسهم خلال مدة مكوثه في القاهرة "من 1871 إلى 1879"، في تهيئة المناخ الفكري الملائم للأفكار التحررية؛ إذ تبنى الدعوة إلى الحرية مُتعددة المشارب، وإلى الأفكار الدستورية، وإلى مكافحة الاستبداد.²²

ويأتي الشيخ محمد عبده في مقدمة تلاميذ الأفغاني الذين تبنا فكره التحرري الليبرالي، فقد مثل مدرسة "عصرانية" تدعو إلى التوفيق بين الإسلام والحركة المدنية الحديثة، فكان دوره فعالاً في تفعيل الحركة الثقافية المُنتهجة على الغرب وعلومه. وعلى الرغم من دعوته إلى عدم التوجه إلى العلمانية الصرفة، فإن أغلب تلاميذه، وعلى رأسهم قاسم أمين، اتجهوا نحو الفكر الليبرالي والعلماني؛ ليُرسوا، عبده، بفكره ثلة من المُفكرين القائمين على نشر المبادئ العلمانية الليبرالية التي تدعو إلى احترام الدين، دون أن يكون هو المرجع الأساس لكل جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية.²³

19 المرجع نفسه، ص 342.

20 المرجع نفسه، ص 360، 361.

21 المرجع نفسه.

22 الخراشي.

23 الخراشي.

ولا بد من الإشارة إلى الدور الهام الذي قام به عبد الرحمن الكواكبي في صياغة توجهات الفكر العربي الحديث ذي الصبغة التحررية، فقد هاجم الاستبداد، واعتبره السبب الأساس في التخلف والمعاناة، ودافع عن الحرية والعدالة والمساواة؛²⁴ فشكّلت أفكاره جذراً أساسياً في دعم الفكر الليبرالي التحرري. وفي ما بعد، انقلب أحمد لطفي السيد على الأفكار السابقة؛ ليستبعد الإسلام مرجعية لمشروعه الفكري، ونادى بجعل الفكر الليبرالي مذهباً أساسياً للنظام السياسي والاجتماعي في مصر، ولكل علاقة بين الفرد والمجتمع، أو بين الفرد والحكومة.²⁵

ويسير طه حسين في ركب المفكرين المصريين الذين أسهموا في غرس الجذور الأولى للفكر الليبرالي، فقد دعا في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" عام 1937، إلى تبني الأفكار الغربية بشكلٍ شامل، والعلمانية بشكلٍ تام. وعلى الرغم من دراسة حسين في الأزهر بين 1902 و1908، فإنه سرعان ما ارتدى الثوب الليبرالي التحرري مع انتقاله إلى الجامعة المصرية التي كانت تحت هيمنة أساليب ومناهج الثقافة الغربية. وقد ازداد توجهه الليبرالي بعد انتقاله إلى باريس لاستكمال مراحل دراسته الأكاديمية. ولعل من اللافت تمحور جهود حسين الفكرية والأدبية والأكاديمية والسياسية حول خدمة الفكر الليبرالي الغربي، واستمر على ذلك حتى تم إخراج من الجامعة عام 1931، بتهمة تقديم "دراسات إحادية" لطلبته في الجامعة.²⁶

وبالوصول إلى عباس محمود العقاد، يُلاحظ أنه أسهم بجهد فكري مُعتبر في دعم الفكر الليبرالي، وفي الدفاع عن توجهات حزب الوفد "الليبرالي" الفكرية والسياسية. فقد واكب على كتابة المقال الافتتاحي في جريدة الوفد من عام 1923 وحتى عام 1935. ودافع خلال مقالاته عن الحرية، ودافع بحرارة عن موقف حزب الوفد الرافض لفكرة الخلافة، ودعا إلى تطبيق أفكار مدنية تضمن شيوخ حرية الفرد، والتوجه المدني في المجتمع، وتطبيق العلمانية في الحكم.

إذن، تبلور الفكر الليبرالي العربي جزئياً في مصر خلال العهد الملكي. غير أنه لم يشهد تبلوراً كاملاً، وإنما تسرب لبعض المفردات الليبرالية من الغرب، إلى الفضاء الثقافي المصري الذي سيبقى الفكر الليبرالي فيه قيد التبلور حتى يومنا هذا. والأمر اللافت في نشوئه وسيورته، هو تحالفه وعمله مع الملكية الرجعية.²⁷ وقد حصل التيار الليبرالي على دفعة كبيرة من الإدارة الاستعمارية؛ إذ تجسدت الليبرالية مؤسسياً بتأسيس حزب الأمة عام 1907 وهو العام الذي شهد قيام الأحزاب السياسية في مصر على وجه العموم. وجاء تأسيس حزب الأمة بتحويل شركة الجريدة إلى حزب سياسي، وهي الشركة التي تُصدر صحيفة

²⁴ خراساني وآخرون، الحضارة والحداثة في الفكر العربي المعاصر، حسين صافي (مترجم)، ط1، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014)، ص 204 – 205.

²⁵ المرجع نفسه.

²⁶ الخراشي.

²⁷ أسعد أبو خليل، الليبرالية العربية... أو تسويق الاستعمار، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الدخول، 29 كانون الأول/ديسمبر 2018. <http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2010/2011722103323734704.html>.

الجريدة التي برزت في ذلك الحين، لتعبر عن مصالح طبقة الأعيان وكبار مُلاك الأراضي الزراعية وتوجهاتهم. وقد جاء دعم القنصل البريطاني العام، اللورد كرومر، لهم بصفتهم أصحاب المنهج المعتدل والإصلاحي في التعامل مع الاحتلال الإنجليزي، لموازنة التيار الوطني بزعامة مصطفى كامل الذي وُصف "بالتطرف والتعنت"²⁸.

ومع ارتفاع سقف المطالبة بالاستقلال، وبالتزامن مع ارتفاع الوعي الثقافي السياسي بتطور الصحف والمجلات، بدأ العمل التنظيمي بالجمعيات الذي تحول، فيما بعد، إلى أحزاب سياسية، تسعى إلى تحقيق مبدأ أو هدف سياسي معيّن في مصر. وكان عام 1907 العام الأول الذي شهد أول مرة تأسيس أحزاب سياسية في مصر.²⁹

لقد شهدت المرحلة التي سبقت ظاهرة تأسيس الأحزاب السياسية في مصر، وتزامنت معها، صدور عدد كبير من المجلات والجرائد التي أسهمت في رفع مستوى الوعي السياسي في مصر بشكلٍ كبير. يُذكر أن في عام 1898 كانت تصدر في مصر 169 جريدة ومجلة، وصلت خلال عام 1913 إلى 282 جريدة ومجلة. ويأتي على رأس هذه الصحف: صحيفة الأهرام، والمقطم، واللواء، والوطن، والجريدة. وقد كانت الصحف المذكورة تُعبر عن آراء سياسية وأعمال فكرية ذات قيمة عالية.³⁰

وبحسبان الحالة الاجتماعية للمجتمع المصري حينذاك، فإن الاشتغال بالعمل الحزبي والنشاط السياسي في مصر، اقتصر على الأعيان من مُلاك الأراضي الزراعية والأفندية الذين شكّلوا طبقة المثقفين المصريين في تلك الفترة.³¹

ولقد انقسمت التيارات السياسية العامة في مصر خلال المرحلة الأولى من العمل الحزبي السياسي حتى عام 1914، إلى تيارين: تيار الفكر السلفي، والتيار الوطني الليبرالي. ومع ذلك فقد صُنفت الأحزاب المصرية إلى ثلاثة أقسام، هي: أحزاب اليمين، كحزب الإصلاح، والأحرار، والنبلاء، والمصري "القبطي". وأحزاب الوسط، بمثل حزبي الأمة والوطني. والأحزاب الراديكالية اليسارية، بمثل الحزب الجمهوري. وتزعم التيار الوطني الليبرالي نخبة من الشبان الذين تلقوا تعليمهم في الدول الأوروبية، كأحمد لطفي السيد ومصطفى كامل. غير أنه انقسم إلى طرفين: طرف "إصلاحي، لكنه متعصب ضد المحتل"، وطرف آخر قامت فكرته الأساسية على الدعوة إلى اقتباس أساليب التفوق الأوروبي على الصعد السياسية

²⁸المسفر، الليبرالية بين العروبة والتبعية (مصر نموذجًا)، مجلة جامعة دمشق، مجلد 24، العدد 3، 2008، تاريخ الدخول، 30 كانون الأول/ديسمبر 2018. <http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/human/images/stories/355-397.pdf>.

²⁹نشأة الأحزاب في مصر 1907، تاريخ مصر، تاريخ الدخول، 30 كانون الأول/ديسمبر 2018. <https://bit.ly/2D0OSNX>.

³⁰المرجع نفسه.

³¹الحياة الحزبية... 110 أعوام من الاضطرابات، صدى البلد، تاريخ الدخول، 30 كانون الأول/ديسمبر 2018. <https://www.elbalad.news/3024709>.

والاقتصادية والاجتماعية كافة، لما حققته أوروبا من تفوق مُتكامل الأوجه مقارنة بالشرق.³² وقد مثل حزب الأمة، أو كما يُسميه بعضهم "حزب الصفوة" التيار الليبرالي الإصلاحي. وفي ما ترأس حسن باشا عبد الرازق الحزب، عمل أحمد لطفي السيد سكرتيرًا عامًا له.

وعلى الرغم من تمثيل أحزاب عدة للتيار الليبرالي الذي استمر في العمل بفاعلية في مصر حتى قيام ثورة يوليو 1952، فإن هذه الأحزاب لم تنجح في ترسيخ الفكر الليبرالي وتوجهاته داخل مصر، وبالتالي داخل المجتمعات العربية، لا سيما بعد فشل التيار الليبرالي في تحقيق استقلال فعلي، و في بناء برنامج اقتصادي أو سياسي مُتكامل ومتلائم مع توجهات وتصورات المُجتمع. وقد كان لظهور حركات التحرر الوطني التي احتوت نسبة كبيرة من أبناء المجتمع، وبالتالي ارتقاء مكانة الطبقة الوسطى الحاملة للأفكار الراديكالية، وتغليب التيار الليبرالي للبرامج السياسية على البرامج الاجتماعية المُحاكية لطموح المجتمع، دور كبير في الوقوف وراء إخفاق التيار الليبرالي.³³

ثالثًا: باكورة التجربة الحزبية السياسية للتيار الليبرالي في مصر وما خلفته من

ميراث

لقد كان حزب الأمة الذي تأسس في 21 كانون الأول/ديسمبر 1907، الحزب المصري الأول ذا التوجه الليبرالي. وانطلق فكر الحزب من اعتقاد أن الاحتلال أمر واقع، يجب العمل على تغييره تدريجيًا، عن طريق المشاركة الفعلية في السلطة وتدريب الكفاءات الوطنية لتولي الوظائف العامة. وكان من اللافت في فكر حزب الأمة: عدم اعتبار الاحتلال السبب الأساس في ضعف الأمة، ولكنه حالة انعكاس طبيعية لهذا الضعف، ومن ثم: كان يرى مقاومته ممكنة من خلال رفع المستوى التعليمي ومستوى الوعي الوطني، ومن ثم فإن الاستقلال سيكون المرحلة الطبيعية لما بعد ذلك. وكان مفهوم الاستقلال لدى حزب الأمة يقوم على مفهوم شاملٍ، يطالب بالاستقلال عن الدولتين العثمانية والبريطانية على حدٍ سواء؛ لذلك رفض شعار الجامعة الإسلامية، ورفع شعار القومية المصرية.³⁴

تألف حزب الأمة من أعضاء أثرياء ذوي منزلة عليا في البلاد، كما احتضن بعض المسيحيين، ليعكس من خلال ذلك هويته القائمة على التحرر واللبلة والنخبة الدنيوية وليس الدينية. وبذلك اتسم توجه حزب الأمة ببعض الاعتدال السياسي المواجه للتطرف الوطني، لدى الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل الذي

³²نشأة الأحزاب في مصر 1907، تاريخ مصر، مرجع سبق ذكره.

³³المسفر، مرجع سبق ذكره.

³⁴نشأة الأحزاب في مصر 1907، تاريخ مصر، مرجع سابق.

أظهر تنافسه مع حزب الأمة.³⁵ وعلى الأرجح، يُظهر حزب الأمة العلة، إن صح التعبير، لدى المنتمين إلى التيار الليبرالي، فهو يظهر على أنه تيار عادةً ما يكون مقصورًا على طبقة الأثرياء وأعيان المجتمع، وأن أفكاره تتماشى مع مصالح هؤلاء الطبقة، وتتعارض مع مصالح طبقات المجتمع الأخرى، يمثل طبقتي العمال والفلاحين اللتين تُشكّلان النسبة الأعلى في أي مُجتمع؛ ما أبقى التيارات والأحزاب الليبرالية في تصنيف الأقليات حتى يومنا هذا.

وكان وصول حزب الأمة إلى مجالس الحكومة والبرلمان جزئيًا، فقد نجح رئيس الحزب أحمد لطفي السيد عام 1911 في دخول مجلس شورى القانون "الهيئة التشريعية في ذلك الوقت" كعضو باسم مجلس مديرية الدقهلية.³⁶

ولعل ما يُرجح إخفاق حزب الأمة في بناء حاضنة شعبية، هو فشل أحمد لطفي السيد في الفوز بمقعد دائرة السنبلالوين التابعة لمحافظة المنصورة، لدى نظام الجمعية التشريعية التي تم تأسيسها كبديل لمجلس شورى القوانين عام 1913. وكان السبب وراء فشله، إلى جانب محاولة إسقاطه من قبل المعتمد البريطاني في مصر السير الدون جورست، هو ما أُشيع ضده بأنه ليبرالي، يدعو للديمقراطية التي كانت تُعدّ خروجًا عن الدين الإسلامي"، وأن "الديمقراطية مُحدثة، وكل مُحدث بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار".³⁷

وعلى الرغم من خفوت دوره التمثيلي في مجال الحكم، وعلى الرغم من مناداته المبدئية بالاستعداد للاستقلال، وليس الاستقلال التام، فإن حزب الأمة عكس موقفه الوطني الأول عام 1909، حينما أرادت شركة قناة السويس، أن تمت امتيازها إلى 40 عامًا جديدة، مقابل أربعة ملايين جنيه استرليني، فرفض حزب الأمة بقيادة أحمد لطفي السيد ذلك، وعلى الرغم من عدم قدرة لطفي السيد إقناع الجمعية العمومية على رفض تمديد الامتياز، فإن موقفه أدى إلى نشوء ضغط شعبي، وسع حاضنة حزب الأمة لدى الشعب المصري جزئيًا.³⁸

وحاول حزب الأمة الدفاع عن حرية التعبير، بعد إصدار الحكومة المصرية "قانون المطبوعات"، الذي صدر عام 1909، وموافقة المعتمد البريطاني عليه، بهدف ضبط الخط الصحفي المصري بما يكفل ضبط الرأي العام حيال سياسات الحكومة والمُعتمد البريطاني. إذ تحرك لطفي السيد ضد هذا القانون، واتجه في صيف 1909، لمُقابلة وزير الخارجية البريطاني، إدوارد جراي، الذي اعتذر عن المقابلة، وأحاله إلى وكيل الوزارة، ماليت، الذي وعده خيرًا، لكن ذلك لم يؤدِ إلى أي نتيجة إيجابية. وفي إثر ذلك، دعا لطفي السيد،

³⁵محمد بكر، حزب الوفد... 100 عام من العمل السياسي، البوابة نيوز، تاريخ الدخول، 30 كانون الأول/ديسمبر 2018. <https://www.albawabhnews.com/2624884>.

³⁶أحمد تمام، أحمد لطفي السيد... انسلاخ من الدولة العثمانية (في ذكرى ميلاده، 4 من ذي القعدة 1288 هـ)، إسلام أون لاين، تاريخ الدخول، 30 كانون الأول/ديسمبر 2018. <https://archive.islamonline.net/?p=10872>.

³⁷المرجع نفسه.

³⁸المرجع نفسه.

عام 1912، إلى تأسيس أول نقابة للصحافة المصرية، وقد تحقق ذلك فعلاً بموافقة الجمعية العمومية على المقترح.³⁹

أخيراً: يُعدّ حزب الأمة أول من نادى بالقومية المصرية، فقد رفع أحمد لطفي السيد شعار "مصر للمصريين"، ودعا، مطلع القرن العشرين، السوريين واللبنانيين والعرب المقيمين في مصر كلهم إلى تسجيل أسمائهم في المحافظات المصرية للحصول على الجنسية المصرية، ومن ثم تحمل الواجبات التي يتحملها المصريون، ثم الوصول لإنجاز فكرة "القومية المصرية"، وفي إطار ذلك، كان لطفي السيد ينظر بتردد إلى فكرة إنشاء اتحاد عربي، وبالأخص بين سورية ومصر؛ إذ كان يرى ضرورة تمكّن مصر الحصول على الاستقلال الفكري والجغرافي أولاً.⁴⁰

وفيما يتعلق بخطاب وأدبيات حزب الأمة تجاه الأفكار والشرائع الدينية، فقد عبر عنها لطفي السيد برفض الفكرة السلفية التي نادى بها جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي نشأت في الدولة السعودية الحديثة عام 1902، والتي نادى بأن أرض الإسلام هي أرض كل المسلمين. وينبع فكر لطفي الرفض لفكرة السلفية من نظرتة إليها على أنها فكرة "استعمارية" يُراد منها توزيع نفوذ فئة معينة، وعلى أنها فكرة "تُعيد إحياء العنف الذي يفتح البلاد باسم الدين"، لذا رد على وفد جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي زارت مصر عام 1911، بالقول: "إن مصريتنا تفرض علينا أن يكون وطننا هو قبلتنا... فلا نتسب إلى وطن غيره".⁴¹ ورأى أن الدين وحده غير كافٍ؛ ليجمع أمم متعددة في أمة واحدة؛ إذ لا يجمع الناس سوى منافع المصالح المشتركة.⁴²

كما استند فكر الحزب على الفكرة العلمانية في فصل الدين عن السياسة، التي نادى بها لطفي السيد من أجل الحفاظ على اللحمة الوطنية، فقد قال، بعدما اتجه بعض الأقباط المصريين نحو التعصب والادعاء بالمظلومية، عقب عملية اغتيال رئيس الوزراء المصري آنذاك، بطرس باشا غالي: "الدين ليس هو الأساس الذي تقوم عليه الأكثرية أو الأقلية، ولكنها المذاهب السياسية... والأمة كائن سياسي يتألف من عناصر سياسية، فأى مذهب من المذاهب السياسية اعتنقه أفراد أكثر عدداً كان أكثرية، وكان الآخر أقلية...".⁴³ ويُستقى من ذلك رفض لطفي السيد للحركات السياسية المبنية على أساس ديني. وبمفهوم وقتنا الحالي، كان لطفي السيد من الراضين لحركات الإسلام السياسي.

³⁹قانون المطبوعات، 128 عامًا من تكبيل الصحافة المصرية، المصري اليوم، تاريخ الدخول، 1 كانون الثاني/يناير 2019. <https://www.almasyalyoum.com/news/details/62120>.

⁴⁰حسين علي محمد حسنين، أستاذ الجيل وأبو الليبرالية المصرية، رابط أدباء الشام، تاريخ الدخول، 1 كانون الثاني/يناير 2019. <https://bit.ly/2RFtqpZ>.

⁴¹إبراهيم شلبي، في بهو الكرنك: محاكمة رئيس، ط1، (القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، 2013، ص. 208.

⁴²رائد حمدي درويش، أحمد لطفي السيد ومن أين نبدأ؟، مصر المدنية، تاريخ الدخول، 1 كانون الثاني/يناير 2019. <http://www.civicegypt.org/?p=43444>.

⁴³ المرجع نفسه.

وبعد أن خفت إشعاع حزب الأمة، بزغ شعاع حزب الوفد الذي أسسه سعد زغلول الذي يُعد أحد أهم أعضاء حزب الأمة. تعود الأدراج الأولى لتأسيس حزب الوفد إلى عام 1918، حين دعا سعد زغلول أصحابه إلى مسجد وصيف، لطرح فكرة تأسيس وفد مصري للدفاع عن القضية المصرية في المحافل الدولية، في مرحلة ما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. وفي نهاية الاجتماع، تشكّل الوفد المصري الذي ضم: سعد زغلول، وعبد العزيز فهمي، وعلي شعراوي، وأحمد لطفي السيد، وغيرهم. وقد أطلقوا على مجموعتهم "الوفد المصري" الذي أنهى بدوره وجود حزب الأمة.⁴⁴

لكن، ما إن أسس "الوفد" وفده، حتى اعتُقل زغلول ونُفي إلى مالطا، في 8 آذار/مارس 1919، هو ومجموعة من رفاقه؛ فانفجرت ثورة 1919 في مصر، التي كانت من أقوى عوامل زعامة زغلول والتمكين السياسي والاجتماعي لحزب الوفد. ومنذ عام 1924 الذي شهد أول انتخابات تشريعية حقيقية في مصر، وحتى "ثورة عام 1952"، بقي حزب الوفد هو حزب الأغلبية، أو كما كان يُسمى "الحزب الجماهيري الكبير"، الذي تولى رئاسة الحكومة معظم الوقت.⁴⁵ وكان سعد زغلول، ومصطفى النحاس، وعبد الخالق ثروت، من أهم الشخصيات التي تزعمت الحزب، وتولت رئاسة الحكومة باسمه.⁴⁶

وعلى النقيض من حزب الأمة، وعلى الرغم من انتهاجه النهج الليبرالي العلماني، فقد استطاع حزب الوفد تبني مهمة الاستقلال بوصفها واجباً وطنياً، مستنداً إلى تأسيس حاضنة شعبية ضخمة وسط جموع المصريين. وقد نجح الحزب في التوقيع على اتفاق 1936 التي أنهت احتلال مصر عسكرياً، وأسفرت عن انضمام مصر إلى عصبة الأمم بوصفها دولة مُستقلة ذات سيادة.⁴⁷

وفيما اتفق حزب الوفد مع حزب الأمة على مبدأ تحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعب عبر الأسس الليبرالية، تناقض معه فيما يتعلق بنقطة الاستقلال، فقد نادى بضرورة تحقيق استقلال البلاد وحريتها وتحقيق الوحدة بين مصر والسودان منذ اليوم الأول لانطلاقه، وتمتع بتوجه عروبي من خلال إعلان التمسك بعروبة فلسطين، بل مُساعدة الفدائيين من خلال مدهم بالسلاح.⁴⁸

أيضاً، يمكن عد دستور 1923 نتيجة أساسية للرأي العام الشعبي الذي ثار عام 1919، وأبقى على لهيب ثورته حتى عام 1923، عندما رضخ الملك فؤاد لها، وفي ما عارض سعد زغلول، في البداية، أعضاء لجنة إعداد الدستور الذين جاؤوا من حزب الأحرار الدستوريين "حزب الأمة سابقاً"، واصفاً إياهم، بـ

⁴⁴ تاريخ حزب الوفد، مصر، تاريخ الدخول، 1 كانون الثاني/يناير. <https://www.masress.com/elfagr/2562121>. 2019.

⁴⁵ كوثر رشيد عبید الفتلاوي، حزب الوفد المصري ودوره في السياسة المصرية حتى ثورة 23 يوليو (تموز) 1952، مجلة جامعة بابل، العدد (4)، المجلد (15)، تاريخ النشر: 2008.

⁴⁶ ثناء الكراس، فوز "الوفد" بأول انتخابات برلمانية عام 1924، فيتو، تاريخ الدخول، 1 كانون الثاني/يناير <https://www.vetogate.com/1996180>. 2019.

⁴⁷ في عامه الـ 100... أبرز محطات حزب الوفد من المهد إلى "أبو شقة"، أهل القرآن، تاريخ الدخول، 1 كانون الثاني/يناير -ahl- http://www.ahl-quran.com/arabic/printpage.php?doc_type=0&doc_id=44974. 2019.

⁴⁸ كوثر رشيد عبید الفتلاوي، حزب الوفد المصري ودوره في السياسة المصرية حتى ثورة 33 يوليو (تموز) 1952، مرجع سابق.

"لجنة الأصدقاء"، لكنه لم يلبث أن احتضن الدستور، وأصبح باسم حزب الوفد، أكثر المتحمسين لصون الدستور والدفاع عنه، وقد تبنى الدستور مبادئ ليبرالية عدة أُستلهمت، بصورة أساسية، من الدستور البلجيكي.⁴⁹ ولا عجب في احتضان حزب الوفد للدستور، على الرغم من أنه لم يشارك في وضعه؛ فواضعو الدستور من حزب الأحرار الدستوريين الذي خلف حزب الأمة ذي التوجه الليبرالي الذي احتضن سعد زغلول وبعض رفاقه من حزب الوفد لسنوات طويلة.

لقد حافظ حزب الوفد على الدستور حتى عام 1930، حين انقلب الملك فؤاد الأول على الدستور، وكلف إسماعيل صدقي بتشكيل حكومة من الأحرار الدستوريين، على الرغم من حصول حزب الوفد على الأغلبية الساحقة في البرلمان. غير أن اتفاق حزبي الوفد والأحرار الدستوريين على عدم الاعتراف بدستور 1930، ثم اشتراط محمد توفيق نسيم موافقته عام 1934 على تشكيل حكومة جديدة بإعادة العمل بدستور عام 1923، وتنامي الضغط الشعبي، وغيرها من العوامل، اضطرت الملك إلى إصدار أمر ملكي في 12 كانون الأول/ديسمبر يُعيد تفعيل دستور 1923.⁵⁰ وقد استمر العمل بدستور 1923 حتى اندلاع "ثورة 1952".

إن المحافظة على الدستور يُعدّ إقرارًا بالمبادئ التي جاء بها، والتي تناغمت إلى حدٍ كبير مع مبادئ حزب الوفد. فقد عكس دستور 1923 مبادئه الليبرالية على النحو الآتي:

المادة الرابعة: "الحرية الشخصية مكفولة".

المادة التاسعة: "الملكية حرمة، فلا يُنزع ملك أحد إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المُبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضًا عادلاً".

المادة الثانية عشر: "حرية الاعتقاد مُطلقة".

المادة الرابعة عشر: "حرية الرأي مكفولة. ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو التصوير

أو بغير ذلك في حدود القانون".

المادة الخامسة عشر: "الصحافة حرة في حدود القانون. والرقابة على الصحف محظورة وإنذار

الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك".

المادة الواحدة والعشرون: "للمصريين حق تكوين الجمعيات، وكيفية استعمال هذا الحق يبينها

القانون".⁵¹

لقد اتسمت المرحلة من عام 1907 حتى 1952 بكونها مدة حكم الليبرالي الذي أسهم في توطيد أواصر حكمه حزبا الأمة والوفد. وقد بدا جلياً من مواد الدستور أعلاه، كيف حُوِّلت المبادئ الليبرالية إلى أسس يُركن إليها في الحكم. وقد اتضحت نظرة الليبراليين إلى الدين بما لا يدع مجالاً للشك: أنها نظرة مُعتدلة،

⁴⁹حازم الببلاوي، وماذا عن دستور 1923؟ الموقع الشخصي لحازم الببلاوي، تاريخ الدخول، 1 كانون الثاني/يناير. <https://bit.ly/2Tl7lz7>. 2019.

⁵⁰تاريخ الدستور المصري، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ الدخول، 2 كانون الثاني/يناير

2019. <http://www.sis.gov.eg/section/10/2128?lang=ar>.

⁵¹ محمد حماد، قصة الدستور المصري، ط1، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد 2011)، ص. 153.

تدعو إلى الاعتراف بالإسلام دينًا للدولة، كما جاء في المادة 52149⁵²، وعدم المس بالنصوص الدينية، غير أنها عارضت أي تدخل في الاعتقاد الديني أو المذهبي للفرد، وضمان حرته الكاملة في هذا الإطار.

المحور الثاني: الخطاب الديني لدى التيار الليبرالي في مصر

يدور كثير من التساؤلات حول نظرة التيار الليبرالي المصري تجاه الشرائع والأحكام الدينية بشكل عام. ولاستقاء نظرة التيار الليبرالي الدينية، وتوجهاته تجاه الأحكام الدينية، سيتم الاستناد إلى المنهج الاستنباطي الذي يقوم على سبر أغوار نظرة التيار الليبرالي تجاه الدين، من خلال النظر في ممارسات التيار الليبرالي العملية، وآراء أعلامه وأفكارهم.

أولاً: ممارسات التيار الليبرالي العملية؛ دستور 1923 أنموذجاً

يبدو أن دستور 1923 من أهم الوثائق التاريخية العملية التي تكشف النقاب عن التوجه الفعلي للتيار الليبرالي المصري تجاه الدين، قبل تسلمه مقاليد الحكم في مصر وعنده. فالدستور تم وضعه من الحزب الليبرالي الأول في مصر: حزب الأحرار الدستوريين وريث حزب الأمة، وتمت المحافظة عليه من قبل حزب الوفد الليبرالي أيضاً. وقد تضمن الدستور نظرة التيار الليبرالي للدين على النحو التالي:

المادة الثانية عشرة: "حرية الاعتقاد مُطلقة". إذ تكفل هذه المادة حرية الاعتقاد ليس فقط في الدين، بل في المذاهب وغيرها من المعتقدات الأخرى. فالنظرة الليبرالية المصرية إلى الدين عكست؛ إذ منح كل فرد الحق في تبني ما يقتنع فيه من أفكارٍ دينية، حافظاً له حقه في ذلك بغطاء دستوري.

المادة مئة وتسعة وأربعون: "دين الدولة الإسلام". تعكس هذه المادة نظرة التيار الليبرالي المعتدلة حيال الدين، فلم يأت ضد الأكثرية، بل اعترف بالإسلام ديناً للدولة؛ كي يكفل عدم المساس بالنصوص الدينية، والضرب فيها. وبمنح الفرد حرية الاعتقاد الديني أو المذهبي، فأظهر التيار الليبرالي المزيد من الاعتدال.

ثانياً: أعلام الليبرالية

لقد احتضن التيار الليبرالي كثيراً من الأعلام الفكرية منذ بزوغه في مصر. ولاستقاء النقطة التي اتفق عليها أعلام الفكر في التيار الليبرالي، حيال موقع الأحكام الدينية في السلوكيات السياسية والحياتية.

⁵²المرجع نفسه، ص. 154.

أحمد لطفي السيد

يمكن عدّ أفكار أحمد لطفي السيد من أهم الأفكار التي تُعبر عن توجه التيار الليبرالي حيال الدين، فقد كان من أوائل الذين مثلوا التيار الليبرالي سياسيًا عبر حزب الأمة، ثم حزب الوفد. كما كان أحد المُفكرين الذين عاصروا المراحل الأولى لتبلور الفكر الليبرالي، وتفاعله مع المجتمع. العلمانية التامة: لقد قام فكر حزب الأمة على أساس دعوة لطفي السيد إلى العلمانية الصرفة التي تفصل الدين عن السياسة، والتي نادى بها لطفي السيد من أجل المحافظة على اللحمة الوطنية، فقد قال، بعدما اتجه بعض الأقباط المصريين نحو التعصب والادعاء بالمظلومية، في عقب عملية اغتيال رئيس الوزراء المصري آنذاك، بطرس باشا غالي: "الدين ليس هو الأساس الذي تقوم عليه الأكثرية أو الأقلية، ولكنها المذاهب السياسية... والأمة كائن سياسي يتألف من عناصر سياسية، فأى مذهب من المذاهب السياسية اعتنقه أفراد أكثر عددًا كان هو الأكثرية، وكان الآخر أقلية.."⁵³ ويُستشف من ذلك رفض لطفي السيد الحركات السياسية المبنية على أساس ديني. وبمفهوم وقتنا الحالي، كان لطفي السيد من الراضين لحركات الإسلام السياسي.

الحكم الديمقراطي لا يُخالف الشريعة: في ما يتعلق بالحكم الديمقراطي وعلاقته بالفقه الإسلامي، فقد رأى السيد لطفي، أن الديمقراطية هي سلطة أمة، وهي أفضل طريق حكم عرفها التاريخ منذ الحضارة اليونانية، مبيّنًا أنها ليست بحيلة تُدار بها السلطات، وليست بدعة في الفقه الإسلامي. وأشار السيد لطفي إلى أن مظاهر الديمقراطية تختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة تطور كل شعب وتقدمه السياسي. ورأى لطفي أن الإسلام عرف فكرة الديمقراطية باسم "الشورى"، ولكن هذه الفكرة لم تتطور وترتقي، بل أجهضت، واندثرت نتيجة عدم اعتمادها إلى موازين الارتقاء الاجتماعي، بل إلى تأويلات دينية قصد منها عدم التناغم مع التطور الحاصل في المجتمعات الإسلامية والعالم.⁵⁴

الحرية الفردية وحرية الاعتقاد: ابتدع لطفي السيد ما أطلق عليه اسم "مذهب الحريين" الذي يعني: "ضرورة عدم التضحية بحرية الأفراد لحرية المجموع أو الحكومة، وأن يكون دور الحكومة قائم فقط على مهمة الأمن الداخلي والقضاء والدفاع عن الوطن. وأما الملفات الأخرى فتتم وفقًا لمصلحة الفرد. إذ الحكومة بأصل نظامها مهما كان شكلها، ليس لوجودها علة إلا الضرورة، فيجب أن يقف سلطانها داخل حدود الضرورة، ولا يتعداها إلى غيرها من سلطة الأفراد في دائرة أعمالهم؛ لأن كل حق تُضيفه الحكومة إلى ذاتها، إنما هو من حقوق الأفراد."⁵⁵ وانطلاقًا من مناداته بالحرية المطلقة، يُستقى دفاعه الشديد عن مبدأ الحرية الدينية، وحرية التصرف الديني. وفي رأيه تُطابق كامل وواضح مع أفكار جون لوك. وفي ضوء ذلك،

⁵³المرجع نفسه.

⁵⁴المرجع نفسه.

⁵⁵المرجع نفسه.

يدعو السيد لطفى إلى تحرير المرأة في المجالات كافة، واضعًا مسؤولية التقصير على عاتق المرأة نفسها التي لا تُطالب بحقوقها، على حد تعبيره.⁵⁶

جلال أمين

عند التمعن بأفكار جلال أمين وكتاباتة، يُلاحظ تميّزها بالليبرالية على الصعيد السياسي، وبالاشتراكية على الصعيد الاقتصادي. وقد قدم أمين أفكارًا لافتةً في ما يتعلق بنظرة التيار الليبرالي المصري للحرية الدينية.⁵⁷

. الديمقراطية والمدنية ضد الهوس الديني اللاعقلاني: يدعو أمين إلى ضرورة تبني الحكم الديمقراطي بعيدًا من ظاهرة الهوس الديني المثارة في منظور ديني طائفي دوغمائي ضيق الأفق، ينتشر عبر أشكالٍ بصرية وتصويرية، ويدفع إلى إثارة المشاعر والأحقاد وكرهية الآخر. ويُشير أمين إلى ضرورة تبني النهج الديمقراطي في مصر تحديدًا، انطلاقًا من ضرورة مواجهة حالة الجهل العارمة والسخط الاجتماعي الهائل،⁵⁸ التي جعلت المجتمع المصري متعطشًا لأي فكرة تُخاطب غرائزه، وتمنحه الأمل، حتى لو كانت غير صحيحة، فالمجتمع في الوقت الحالي غير قادر على طلب الحقيقة؛ لذا يتقبل ظواهر الهوس الديني.⁵⁹ ويُلاحظ في طرحه، أن أمين ينادي، بكل وضوح، بضرورة تطبيق الديمقراطية ذات العبء العلمانية، الأنجع في إخراج المجتمع من حالة الاستقطاب الدينية التي تراكمت، نتيجة هيمنة الأفكار والتيارات ذات الخلفيات الدينية على عقول شرائح كبيرة ومتعددة من المجتمع، حين يصف أمين هذه الظاهرة بـ "الوحش الرهيب" الذي يسعى لتحقيق أهدافٍ سياسيةٍ من خلال شعارات دينية مؤولة.⁶⁰ ويستشهد أمين ببعض الوقائع التي ظهرت على السطح، نتيجة تغول ظاهرة "الهوس الديني" مجتمعيًا وسياسيًا بعد ثورة 25 يناير في مصر، من خلال الإشارة إلى حادثة إقحام الدين عنوةً وبصورةٍ "استعراضية" في البرلمان المُخصص لمناقشات مصالح المواطن وليس للصلاة، عندما هم أحد النواب برفع الأذان للصلاة،⁶¹ وحادثة الاعتداء بالقتل على طالب جامعي في السويس؛ لأنه كان يمثي في الشارع مع خطيبته، ثم وقوع مظاهرة كبيرة أمام السفارة

⁵⁶ درويش، أحمد لطفى السيد ومن أين نبداً؟.

⁵⁷ جلال أمين... معلومات عن المفكر والعالم الاقتصادي الكبير، المصري اليوم، تاريخ الدخول، 3 كانون الثاني/يناير <https://www.youtube.com/watch?v=HSOLMt1I18>. 2019. جلال أمين المفكر والاقتصادي المصري. من أشهر إبداعاته الفكرية كتاب "ماذا حدث للمصريين" الذي يشرح فيه التغيّر الاجتماعي والثقافي في حياة المصريين خلال الفترة من 1945 إلى 1995. وُلد أمين عام 1935. وتخرج أمين في كلية الحقوق من جامعة القاهرة عام 1955، ثم حصل على الماجستير والدكتوراة في الاقتصاد من جامعة لندن. دَرَس الاقتصاد في كلية الحقوق في جامعة عين شمس بين 1965 و1974، ثم عمل مستشارًا اقتصاديًا للصندوق الكويتي للتنمية حتى عام 1978. واشتغل، منذ عام 1979 وحتى تاريخ وفاته عام 2018، أستاذًا للاقتصاد في الجامعة الأمريكية في القاهرة.

⁵⁸ أحمد بادغيش، ما هو سبب التعصب الديني المعاصر؟ جلال أمين يجيب، ساقية، تاريخ الدخول، 3 كانون الثاني/يناير. <https://bit.ly/2RmxU5s>. 2019.

⁵⁹ جلال أمين في "محنة الدين والدنيا في مصر": ازدواجية الطبقة الوسطى المصرية وثيقة الصلة بتزييف المدنية، القدس العربي، تاريخ الدخول، 3 كانون الثاني/يناير. <https://bit.ly/2Cc4ps5>. 2019.

⁶⁰ المرجع نفسه.

⁶¹ فيديو يبيّن نشوب أزمة داخل مجلس الشعب المصري بسبب آذان العصر؛ https://www.youtube.com/watch?v=t62_JzFszj8.

الأمريكية في القاهرة احتجاجًا على ظهور فيلم سينمائي في الولايات المتحدة يسيء إلى الدين الإسلامي، حيث قام أحد المتظاهرين بحرق نسخة من الإنجيل أمام السفارة، ما أثار حفيظة المواطنين المسيحيين. ولم يقف استشهاده أمين على سقوط المدنية مقابل صعود الهوس الديني في مصر فقط، بل أشار إلى ذلك من خلال مصراع السفير الأميركي في ليبيا على يد مجموعة من المتطرفين.⁶²

هدم الوصاية الدينية مقابل حرية التفكير والاعتقاد الديني: يتوقف أمين مليًا عند أزمة المثقفين الإسلاميين الذين يُصنف بعضهم عادة في خانة المستنيرين، وإن كانوا- في جملتهم- محافظين/ماضويين، يكتبون ويفكرون داخل أسوار المؤسسة الدينية الرسمية، "حتى إن واحدًا منهم صارحه في أثناء انعقاد إحدى الندوات، منذ ما يربو على العشرين عامًا، في أعقاب أحداث مؤسفة للفتنة الطائفية في صعيد مصر، بأنه يشتُم مما يكتبه عن ضرورة مراجعة ما تدرّسه المدارس للتلاميذ، وما تبثه وسائل الإعلام على الناس؛ لتخليصهم مما يفسد العقول، ويدس بذور الفتنة الطائفية في النفوس... اشتُم فيه دعوة إلى ما يمكن تسميته بـ"تقليل الجرعة الإسلامية في المدارس ووسائل الإعلام"، وهو ما لا يوافق عليه... بينما أفضى إليه مشترك آخر في الندوة 'يوصف عادة بالمفكر الإسلامي المستنير'، بأن 'هذا ليس موضوعك، قاصدًا أنني لستُ من المتفهمين في الدين، وأن من الأفضل لي أن أكف عن الكلام في هذا الموضوع! وهنا أتساءل بدوري: أليست هذه دعوة إلى احتكار الحديث في الدين وعن الدين وتفسير الدين من قبل حفنة من الناس، نصبوا أنفسهم أوصياء على عقولنا، وادعوا امتلاك الحقيقة المطلقة والقول الفصل في الدين وغير الدين؟"⁶³ وفي ضوء ذلك، يدعو إلى التدين العقلاني الرافع للأفكار التنموية والنهضوية والحرية الفردية في التفكير والاعتقاد، بعيدًا من الاحتكار وفرض الرأي من قبل "أوصياء".

الدين جزء من الحياة، وليس الحياة كلها: يعترض أمين على فكرة إحاطة سلوكيات الحياة كلها بأحكام دينية، مشيرًا إلى أن "الدين ليس هو الحياة، ولا يمكن أن يكون كذلك، بل هو جزء بسيط منها، ويجدر أن يبقى كذلك". إن "الدين يجب ألا يصور على أنه المورد الوحيد لإشباع مختلف الحاجات الإنسانية، من تغذية لعواطفه، إلى قضاء حاجات جسده، وإشباع حب استطلاع ونهمه للمعرفة، وحل مشاكله السياسية والاقتصادية"، بحسب أمين الذي يصف هذه النظرة الشمولية للدين على أنها "نظرة قاصرة وغبية ومدمرة، داعيًا إلى فتح باب الاجتهاد الحياتي العلمي اللاديني".⁶⁴

وفي إطار هذه النقطة، يُشير أمين إلى أن "التيارات الدينية" التي تتبنى الخطاب الديني في الحياة السياسية، تستخدم أسلوب "الإرهاب بالمصطلحات" ضد خصومها والجمهير الشعبية، مبيّنًا أن هذه التيارات تعتمد على تفسير بعض المصطلحات على هواها، مستبعدة أي احتمال لتفسير مُخالف، مستخدمة في ذلك درجة لا يُستهان بها من العنف اللفظي في فرض آرائها على الآخرين. إنهم من "يستخدم لغة متعالية

⁶² المرجع نفسه.

⁶³ المرجع نفسه.

⁶⁴ هيثم أبو زيد، عرض كتاب "محنة الدنيا والدين في مصر" لجلال أمين، الجزيرة نت، تاريخ الدخول، 3 كانون الثاني/يناير. <https://bit.ly/2M59Inl>. 2019.

خاوية من أي محتوى معرفي حقيقي، شاملة على بعض المصطلحات المُرهبية: كعبارة "تطبيق شرع الله"، و"الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". وهي عبارات، يرى أمين، أنها لا تُستخدم في إشاعة العدل والرحمة فعلاً، بل في التنكيل بالخصوم، وبادعاء تمثيل الناس تحت "ظلال دين الله"، حتى شاع، بحسب أمين، تمييز عجيب في المنطق السياسي؛ ليُصبح غير الملتحي "عدو الله والشعب، السائر على الخطأ"، أما الملتحي "فالسائر في ظل الله وشعاعه، والمتميز بمعايير صائبة".⁶⁵ ويختم أمين هذه النقطة بالإشارة إلى أن "التيارات الدينية" في مصر، مثل: الإخوان، والسلفيين، استخدموا الشعارات والهويات الدينية للوصول إلى السلطة، وعندما وصلوا إليها استخدموا الأدوات الليبرالية والليبرالية الجديدة؛ لتحقيق التنمية التي لا تصب في صالح المواطن، بل تُستثمر في المحافظة على أسس "الاقتصاد الاستهلاكي"؛⁶⁶ "فأي تناقض هذا؟" إنه تناقض قائم على تقديس الطقوس والشكليات، بعيداً عن الجوهر الحقيقي للدين". ولا يُهاجم أمين الدين بالمطلق، بل يُشير إلى ضرورة تبني جوهر الدين وليس طقوسه، موضحاً: إن كان لا بد من الاقتداء بالنماذج الدينية، فأخذ عمر بن عبد العزيز سيكون من أفضل المسارات؛ لأنه رفض منح الكعبة كسوة، قائلاً: "إني رأيت أن أجعل ذلك في أكباد جائعة، فإنها أولى بذلك من البيت".⁶⁷

سعيد النجار

لقد كان سعيد النجار من أشد المعارضين لمسار "ثورة 1952"، بعدما كشفت الثورة عن نياتها تجاه الحياة الدستورية والديمقراطية. وفي عام 1961، انتقل للعمل أستاذاً في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.⁶⁸

بعد اشتداد مناخ حكم الفرد الواحد في سنوات حكم جمال عبد الناصر، بدأ النجار غربته؛ ليعمل بعد مدة وجيزة مديراً للإدارة الاقتصادية في منظمة مؤتمر التجارة الدولية والتنمية "أنكتاد"، ثم انتقل إلى لبنان؛ ليعمل مشرفاً على مسار عمل المكتب العربي للأمم المتحدة في بيروت. وبعد عمله كمدير تنفيذي للمجموعة العربية في مجلس إدارة البنك الدولي مدة ثماني سنوات، أُختير في منتصف التسعينيات قاضياً لمحكمة التجارة العالمية، ثم رئيساً لها.⁶⁹

⁶⁵ أمين، مرجع سابق.

⁶⁶ المرجع نفسه.

⁶⁷ المرجع نفسه .

⁶⁸ سعد الدين إبراهيم، سعيد النجار علامة ليبرالية في العالم العربي، الحياة، تاريخ الدخول، 3 كانون الثاني/يناير <http://www.alhayat.com/article/1204905>. 2019. وُلد سعيد نجار عام 1920 في ريف البحيرة. تخرج في كلية الحقوق عام 1942، وكان الأول على دفعته. حصل على منحة حكومية للدراسة في بريطانيا، وبعد إتمام الدكتوراة في الاقتصاد السياسي عام 1951، عاد ليعمل أستاذاً للاقتصاد في كلية الحقوق من جامعة القاهرة.

⁶⁹ حازم الببلاوي، رحيل معلم جليل، الأهرام، تاريخ الدخول، 3 كانون الثاني/يناير <http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/4/15/Opin12.htm>. 2019.

لقد عاد النجار الذي يُوصف "بالليبرالي الجديد" نظرًا لتبنيه مبادئها، إلى مصر نهائيًا في أوائل التسعينيات، محاولًا إعادة إحياء الفكر الليبرالي في مصر من خلال تأسيس جمعية النداء الجديد؛ إذ رأى النجار: أن الحرب الباردة تعيش أيامها الأخيرة، والحكم الشمولي يتجه لإعلان إفلاسه في مختلف دول العالم، ما جعل وقت إحياء التراث الليبرالي في مصر ممكنًا، غير أن توجس السلطة في مصر من عمل الجمعية، دفع عددًا كبيرًا من رجال الأعمال للانسحاب منها، ما أفقدها قدراتها التمويلية، وأدى إلى تآكل إمكاناتها. ولكن الجمعية استمرت في العمل حتى عام 2004، حين وفاة النجار المفاجئة.⁷⁰

"الإسلام عقيدة راسخة" لكن لا بد من مبادئ الليبرالية الحديثة: يُنصف النجار الدين الإسلامي، معتبرًا إياه عنصرًا أساسيًا في رفع قيمة الحرية والعدالة، غير أنه كان يرى: أن الدين سُخر من قبل بعض التيارات لأهدافٍ سياسية، محقت مفاهيمه ومبادئه الحقيقية، وأساءت له؛⁷¹ لذا دافع النجار طيلة حياته عن المبادئ الليبرالية الداعية لتأسيس دولة مدنية ديمقراطية علمانية، والمستندة إلى أسس الاقتصاد الحر، والمُركزة على مبدأ "قانون الدولة"، والمساواة بين الرجل والمرأة، وغيرها،⁷² ودعا بالأساس إلى ضرورة فصل الدين عن الدولة، وإلى إخضاع المقدس والتراث للنقد العلمي العميق، وإلى فتح باب الاجتهاد العام، وصولًا إلى الإصلاح الديني الذي يشمل ميراث المرأة، وغيرها من الموضوعات الأخرى.⁷³

حرية الفكر والتدين المطلقة: كحال الليبراليين الآخرين، يدعو النجار، بصورةٍ جلية، إلى حرية الفرد المطلقة، بما يشمل حرية اعتقاد المذهب أو الدين الذي يراه مُخاطبًا توجهه العقلي ومنطقه العقلاني.⁷⁴ الأخذ بأصل الدين وليس بتفسيره: يفصل النجار ورفاقه من الليبراليين الجدد، بين أصل الدين وتفسيره؛ إذ يرون أن التفسير أو التأويل الديني الذي جاء به علماء الدين وفقهاؤه، يقف عثرةً أمام الفكر الحر وتطوره، كما يقف حجرة عثرة أمام ميلاد الفكر العلمي الجديد، وهذا ما يخالف أصل "الدين الرسولي" الذي جاء داعمًا للاجتهاد والتقدم العلمي.⁷⁵

سعد الدين إبراهيم

أستاذ الاجتماع السياسي في الجامعة الأمريكية في مصر. عكس عبر كتاباته وأفكاره ملامح مهمة حول نظرة التيار الليبرالي المصري حيال الدين.⁷⁶

⁷⁰إبراهيم، سعيد النجار علامة ليبرالية في العالم العربي.

⁷¹البلاوي، مرجع سابق.

⁷²الليبراليون الجدد... المبادئ والأهداف، الدرر الشامية، تاريخ الدخول، 3 كانون الثاني/يناير. <https://eldorar.net/science/article/13115>. 2019.

⁷³البلاوي، مرجع سابق.

⁷⁴الليبراليون الجدد... المبادئ والأهداف، الدرر الشامية، رجع سابق.

⁷⁵المرجع نفسه.

⁷⁶سعد الدين إبراهيم، الجزيرة نت، تاريخ الدخول، 4 كانون الثاني/يناير <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/Od010ad9-263a-4147-89dc-5fdca135904b> The Prospect for Democracy in the Middle East: A Conversation with Saad Eddin

الإصلاح الديني حق جميع شرائح المجتمع: يُنادي إبراهيم بضرورة الإصلاح الديني، مبيّنًا أن الإصلاح يجب أن يُشارك فيه المجتمع بأكمله، بما فيه القوى العلمانية والمدنية: "إن الإصلاح الديني في أوروبا لم يتحقق إلا خارج المؤسسة الدينية عبر مارتين لوثر الذي قاد انشقاقًا عن الكنيسة، وعمومًا لم يذكر التاريخ أن أيًا من المؤسسات الدينية العتيقة، أو الرسمية، قادت إصلاحًا على نفسها".⁷⁷ ويبين إبراهيم: أن هناك "حالة تهميش" فرضت على عدد من المُجتهدين والمُصلحين من قبل المؤسسات الدينية الرسمية التي تحولت إلى "مؤسسة كهنوتية"، تُعيق الإصلاح، وتُنتج حالة من "الصدأ العقلي" التي تجعل من عقول الأفراد ما يُشبه عقول الأنعام بل أقل؛ ما يسبب تأخر المسلمين، أو بواسطة الغلاة المتطرفين الذين حولوا النصوص الإسلامية إلى أدوات للردع والإرهاب.⁷⁸

من حق "التيارات الدينية" المشاركة في العمل الديمقراطي: على العكس من آراء الليبراليين الآخرين، يرى إبراهيم حق الجميع في ممارسة الحياة السياسية عبر الأسلوب أو المنطلق الذي يراه مناسبًا. وحول هذه النقطة يقول: "كل التيارات الإسلامية يمكن قبولها في الدول الديمقراطية، إذا ما اقتنعت بأهمية العمل تحت لوائها، وكانت لها ممارساتها العلنية في ذلك. والتياران الإسلاميان الفاعلان في السياسة، هما: الإخوان، والسلفيون. يستطيع هذان التياران الاهتداء بالنهج الديمقراطي، بل يمكن حتى للتيار الصوفي

Ibrahim, Logojournal, Date of Entry: Jun. 4 2019.

http://www.logosjournal.com/issue_4.2/ibrahim_interview.htm وُلد سعد الدين إبراهيم في كانون الأول/ديسمبر 1938 في المنصورة. مع بداية الألفية الثانية بدأ إبراهيم الذي يحمل الجنسيين المصرية والأمريكية، في معارضته للحكومة تحت سلطة الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك؛ ليتم اعتقاله، ولُفقت له تهمة تلقي أموالاً من جهة مشبوهة، لتشويه سمعة مصر أمام الرأي العام العالمي؛ لتحكم عليه محكمة أمن الدولة العليا عام 2007 بالسجن مدة سبع سنوات؛ ليقضي في السجن ثلاثة أعوام بعد قضاء محكمة النقض ببراءته. تخرج إبراهيم في قسم الاجتماع من كلية الآداب في جامعة القاهرة بمرتبة الأول على دفعته عام 1960. نتيجة لذلك، حصل على إحدى بعثات الدولة للدراسات العليا في الولايات المتحدة في جامعتي كاليفورنيا وسياتل "واشنطن"؛ ليحوز عام 1964 على درجتي الماجستير في مجال اجتماع التنمية، والدكتوراة في علم الاجتماع السياسي عام 1968. قبل سفره إلى الولايات المتحدة، عمل مُعيدًا في جامعة القاهرة بين 1960 و1962، وبعد وصوله إلى الولايات المتحدة، عُيّن مدرسًا مُساعدًا في جامعة واشنطن بين 1964 و1967، ثم في جامعة ديوبو في ولاية إنديان بين 1968 و1972، وفي الجامعة الأمريكية في بيروت بين 1973 و1974. بعد عودته إلى وطنه مصر عام 1975، عمل أستاذًا في الجامعة الأمريكية في القاهرة، وبعدها بدأ يعمل كأستاذ محاضر في أكاديمية ناصر للعلوم العسكرية، وفي كلية طب قناة السويس، وفي جامعة حلوان. وعمل مستشارًا في يوغوسلافيا والسودان والعراق والسعودية والأردن. كما ترأس عدة مراكز بحثية أهمها: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. وأدى إصدار حكم غيابي عليه عام 2008، إلى نشوب أزمة جزئية بين واشنطن والقاهرة، حين هددت واشنطن بقطع المعونة عن القاهرة بسبب إجراءاتها غير المواتية لمبادئ حقوق الإنسان.

⁷⁷أحمد فوزي سالم، حوار مع سعد الدين إبراهيم عن السياسة والديمقراطية والإسلاميين، **رصيد 22**، تاريخ الدخول، 4 كانون الثاني/يناير 2019. <https://bit.ly/2Cg4xaP>.

⁷⁸الإصلاح الديني والسياسي... وجهان لعملة واحدة؟، **المستجدات السويسرية**، تاريخ الدخول، 4 كانون الثاني/يناير 2019. <https://www.swissinfo.ch/ara>.

أن يهتدي بالنهج الديمقراطي المدني".⁷⁹ بل لا يرى إبراهيم أي غضاضة في العمل على دمج المتطرفين في العمل العام، مبيّنًا أن هذا يحدث في كل بلدان العالم المتقدم، وإن لم تنفع محاولات احتوائهم، فالتجاهل لهم أفضل حل، باستثناء حالة رفعهم السلاح، فهنا يحق للقانون التدخل لإيقافهم.⁸⁰ ولا يرى إبراهيم فرق بين الأحزاب ذات المرجعية المسيحية ونظيرتها ذات المرجعية الإسلامية، ويوضح: أن تركيا، في الآونة الأخيرة، استطاعت تطبيق نموذج ديمقراطي مدني ناجح، يحتوي جميع الأحزاب بغض النظر عن مرجعيتها؛ إذ أن بعض هذه الأحزاب ذات خلفية إسلامية، لكنها في إطار حديث يعتقد بالديمقراطية، ويشارك في اللعبة السياسية. وأنجع وسيلة لمحاربة التطرف، هي في منح فرصة المشاركة السياسية لهذه الأحزاب.⁸¹ ويشترط إبراهيم، في هذه النقطة، تبني الدولة العلمانية المطلقة التي لا تسمح لعدد كبير من أحكام الشريعة التي "باتت لا تتوافق مع القرن الواحد والعشرين، والتي تُخالف حقوق غير المسلمين في مصر"، من أخذ حيز من التطبيق.⁸²

المشكلة في التفسير لا في الأصل: ويتوافق إبراهيم مع سعد النجار، موضحًا أن الدين الإسلامي بمبادئه الأساسية، لم يُشكّل يومًا مشكلة، ولكن فهم النصوص المقدسة وممارستها في أحوال دنيوية مُتغيرة، تحوّلت إلى مشكلة تضر باسم الدين، داعيًا إلى عدم تقديس عدد من النصوص الدينية، بمثل صحيح البخاري.⁸³

. حرية الاعتقاد مُطلقة: يُنادي إبراهيم بحرية اعتقاد الفرد بأي فكرة أو دين أو مذهب يراه مُخاطبًا لتوجهه. ويصل دعمه حرية الاعتقاد إلى حد اعتبار "المثلية" حق اعتقاد طبيعي من حقوق الإنسان في الاعتقاد والحياة، داعيًا إلى تقنين وضع "المثليين".⁸⁴

عمرو حمزاوي

لقد عكس عمرو حمزاوي نظريته الفكرية حيال الأحكام الشرعية، وحيال علاقة الدين بالدولة في عدة دراسات ومقالات ومقابلات تلفازية.⁸⁵

⁷⁹سالم، المرجع السابق.

⁸⁰المرجع نفسه.

⁸¹ حوار مع عالم الاجتماع المصري سعد الدين إبراهيم، قنطرة، تاريخ الدخول، 4 كانون الثاني/يناير 2019. <https://ar.qantara.de/content/hwr-m-lm-ljtm-lmsry-sd-ldyn-brhym-l-lgrb-n-ydm-ldymarty-fy-lmntq>

⁸²"أنا ضد الحجاب والنقاب... والشريعة الإسلامية لا تتوافق مع العصر الحالي... ومع تقنين أوضاع المثلية الجنسية... أمريكا وبريطانيا سُنْدَرجان الإخوان في قوائم الإرهاب خلال 6 شهور"، اليوم السابع، تاريخ الدخول، 4 كانون الثاني/يناير 2019. <https://bit.ly/2VGJRic>

⁸³ سالم، مرجع سابق.

⁸⁴"أنا ضد الحجاب والنقاب... والشريعة الإسلامية لا تتوافق مع العصر الحالي... ومع تقنين أوضاع المثلية الجنسية... أمريكا وبريطانيا سُنْدَرجان الإخوان في قوائم الإرهاب خلال 6 شهور"، اليوم السابع، مصدر سابق.

⁸⁵عمرو حمزاوي... السيرة الذاتية، جولولي، تاريخ الدخول، 4 كانون الثاني/يناير 2019. <https://bit.ly/2Rhwwfy> عمرو حمزاوي: باحث وكاتب مصري معاصر في مجال العلوم السياسية. وُلد في 26 تشرين الأول/أكتوبر عام 1968 في القاهرة. حصل على بكالوريوس العلوم السياسية في جامعة القاهرة،

المواطنة لا الانتماء الديني: يُعبر حمزاوي عن نغمته الصارخة على شيوع نزوع شعبي، يغلبه الانتماء الديني على حساب رابطة المواطنة، الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تنامي النظرية "الآخريّة" التي تُصنّف المجتمع المصري ما بين مسلم ومسيحي. ويرى: أن الدولة المصرية، أخفقت منذ السبعينيات من القرن الماضي، في ضبط توجهات المنظمات الدينية والوسائط التعليمية والإعلامية التي تُنمي الانتماء الديني، ومن ثم العنف الديني، على حساب العيش المُشترك وفقاً للمواطنة؛⁸⁶ لذا يرى ضرورة حكم الدولة المدنية التي لا تعني بالمطلق الحكم غير الديني، ولكن تعني الحكم الذي يعتمد على المواطنة التي تنظر إلى الجميع بعين المساواة.⁸⁷

لا علاقة للدين بالسياسة: ينتقد حمزاوي، وبشدة، التوجه الديني لبعض الأحزاب السياسية، ويُطلق على مبادئها وشعاراتها ذات الاقتباسات الدينية "بالوهم" الذي يسعى "لتسييس الدين" في سبيل خدمة مصالح جماعات أو تيارات أو أشخاص. ويُشير حمزاوي إلى "تدين السياسة وتسييس الدين" عبر الزج "الفاسد" للدين "المُنزه" إلى دروب الحكم والسلطة وشؤونها وشؤون المجتمع والدولة؛ ما يؤدي إلى إحكام الحصار على نمو فكرة الحكم الديمقراطي في مصر، ويُجذر التخلف المجتمعي. وفي ما ينادي حمزاوي بضرورة فصل الدين عن السياسة، يقول: إن الأحزاب ذات التوجهات الدينية، إنما تستخدم الدين في سبيل إضفاء قداسة "زائفة" على سلوكياتها وأفعالها وشعاراتها ورموزها، فضلاً عن استخدام الدين في شؤون الحكم والسلطة لاحتكار الحقيقة المطلقة على حساب حق المواطن في الاختيار الحر والتعبير الحر والحكم الديمقراطي، حتى تعتمد الدولة "سلطان الحكم" على مؤسسات دينية رسمية "سلاطين الدين" تُشرعن لها تحركها، وتُضفي عليه الأهمية الدينية، وغيرها من الأوهام المضادة لطموحات الفرد الديمقراطية، والمُساندة لحكم "الوصائية" و"السلطوية الفاشية".⁸⁸ وبذلك دعوة صريحة من حمزاوي للعلمانية القائمة على فصل تام بين الدين والمسارات السياسية.

حرية الاعتقاد المطلقة: بينما يرى حمزاوي، أن الدين يشرعن، بشكلٍ أو بآخر، ركائز الاستبداد، يُعالج هذه القضية عبر الدعوة إلى فصل الدين عن السياسة، ومنح الفرد الحرية المطلقة في الاعتقاد والتفكير.⁸⁹ ويوضح حمزاوي: أن احتكار الدولة والمؤسسات الدينية السيطرة في جميع المجالات، يؤدي إلى نشوء فكرة "الوصائية" التي تعني "نزوع الحاكم الفرد، أو نخبة الحكم الشمولية/السلطوية، أو المؤسسات الدينية،

حصل على الماجستير من معهد الدراسات الاجتماعية في لاهاي، ثم الدكتوراة في جامعة برلين في ألمانيا. إلى جانب نشاطه الأكاديمي كأستاذ مُحاضر في الجامعة الأميركية في القاهرة، ينشط حمزاوي في المجال السياسي، فقد كان عضواً مؤسساً في حزب مصر الحرة، ودخل البرلمان مُرشحاً عنه عام 2012.

⁸⁶ عمرو حمزاوي، الاحتقان الطائفي في مصر: الإقصاء الديني في مواجهة المواطنة، الأوان، تاريخ الدخول، 4 كانون الثاني/يناير 2019/ <https://bit.ly/2siUYDv>

⁸⁷ عامر، بسمه، عمرو حمزاوي: الدولة "المدنية" ليس معناها الدولة "غير الدينية"؛ مصر، تاريخ الدخول، 4 كانون الثاني/يناير 2019. <https://www.masress.com/shabab/5740>

⁸⁸ عمرو حمزاوي، مقال عن الديمقراطية في مصر... "عن أوهام أربعة..."، سي أن أن العربية، تاريخ الدخول، 4 كانون الثاني/يناير 2019. <https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/01/31/opinion-hamzawi-pillars-illusion>

⁸⁹ المرجع نفسه.

أو مؤسسات وأجهزة القوة الجبرية، أو الحركات السياسية والاجتماعية، صاحبة الادعاء الدائم باحتكار الحقيقة المطلقة إلى أن تُحدد للمواطن معايير الخير والنشر/الصواب والخطأ، والمبادئ والقيم التي يؤمن بها، والأفكار التي يثق في صحتها، والمعلومات والمعارف التي يحصلها، والآمال والأحلام التي يتطلع إليها".⁹⁰ لكن حمزاوي يعود؛ ليؤكد على ضرورة وجود ضوابط شرعية وقانونية تضبط الحرية، لكن من دون تضيق الخناق عليها.⁹¹

وفي تفسير تعريف "الوصائية"، يتضح: أن حمزاوي يلمح إلى أن دخول الدين في الحكم، يُكسبه غلافًا "وصائيًا" يرفع عن الفرد صفة المواطن، ويسلبه حريته الفردية في الجوانب كافة، بما فيها الحرية الفردية، ويُحدد له الكيفية التي يتعين عليه وفقًا لها تنظيم حياته الخاصة والعامة، بل تجرده من حقه في الاختيار والتمتع في حرية الفكر والاعتقاد والقول والفعل، لتحوّله من مواطن إلى مُجرد عدد أو عنصر هامشي "مسحوق" داخل حدود جماعة أو مجتمع أو رعايا أو جماهير.

وفي إطار ذلك، يُعارض حمزاوي بشدة بلوغ الحركات الدينية، الإخوانية والسلفية، مواقع الأغلبية في السلطة التشريعية، مبررًا ذلك بتصاعد وتائر الترويج للفكرة "الوصائية" المستندة إلى الخلط بين السياسة والدين؛ إذ بات ما تُنادي به هذه التيارات من "صحيح الدين" و"الحقيقة المطلقة" التي تصب في صالح الشعب المصري "المتدين بطبعه"، وبالتالي: تمت صياغة دستور يفرض الوصاية الدينية على الدولة والمجتمع.⁹²

المحور الثالث: نظرة استشرافية لمستقبل التيار الليبرالي في مصر

في البداية، عاش التيار الليبرالي المصري، على الرغم من بعض العثرات، عصره الزاهي خلال العصر الملكي في مصر، تحديدًا بعد بدء العمل الدستوري عام 1924. لقد تألف التيار الليبرالي في بدايات ظهوره في مصر، من الرأسماليين والأعيان المصريين ذوي التأثير الواسع على أفراد الشعب المصري، وفي ظل خفوت بريق الأحزاب المنافسة الأخرى، لا سيما الإسلامية التي لم تأت ببرامج سياسية واقتصادية جديدة، وفي ضوء لعبه دور حيوي في المناداة بالاستقلال بعد عام 1924، تسيد التيار الليبرالي المشهد السياسي المصري حتى عام 1952.⁹³

⁹⁰ عمرو حمزاوي، عن الوصائية وإلغاء حق المواطن في الاختيار، أخبارك، تاريخ الدخول، 4 كانون الثاني/يناير 2019.

⁹¹ الحبيب علي الجفري، الحرية في السياق السياسي... عمرو حمزاوي، برنامج آمنت بالله. قناة سي بي سي، تاريخ الدخول، 4 كانون الثاني/يناير 2019. <https://www.youtube.com/watch?v=-ztWH5maLy4>

⁹² حمزاوي، عن الوصائية وإلغاء حق المواطن في الاختيار، مرجع سابق.

⁹³ أسعد أبو خليل، الليبرالية العربية... أو تسوية الاستعمار، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الدخول، 5 كانون الثاني/يناير 2019. <http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2010/2011722103323734704.html>

غير أنه عاش، كحال الأحزاب المصرية الأخرى جميعها، حالة من الانحسار والذبول بعد "ثورة 1952"، لا سيما بعد رفض أحمد لطفي السيد تولي رئاسة مصر، بعد عرض "الضباط الأحرار" عليه ذلك، فقد أثار سخط الضباط عليه، وبالأخص بعد تحركه أيضاً نحو دعم تحرك عبد الرزاق السنهوري باشا، رئيس مجلس الدولة الأسبق، الذي خالف توجه جمال عبد الناصر، وذهب ليُصر على تنفيذ مبادئ "ثورة 1952"، من خلال جعل السلطة القضائية الحكم الفعلي والمستقل بين الدولة الجديدة والجماهير، وقد عكس ذلك من خلال رفضه لعدد من قرارات عبد الناصر، عندما كان رئيساً لمجلس الدولة، حتى تم إقصاؤه عنه بقانون تنظيمي، واعتداء جماهيري "مُفتعل" أواخر آذار/مارس 1954، فتسبب المشهد عبد الناصر الذي بات الصوت السياسي الوحيد في مصر، وبالأخص بعد تحالفه مع التيارات اليسارية. الاشتراكية التي دافع صيتها مع صعود نجم القطب الاشتراكي المُنادي بالتححرر من أغلال "الإمبريالية" على صعيد عالمي.⁹⁴

ومع تولي أنور السادات مقاليد الحكم، جنح لتنفيذ بعض السياسات الانفتاحية الليبرالية، من قبيل تفعيل العمل البرلماني وتطبيق بعض مبادئ الاقتصاد الحر؛ ليعود حزب الوفد الحاضن السياسي الأكبر والأساسي للتيار الليبرالي إلى العمل عام 1978، تحت اسم "حزب الوفد" الذي تزعمه فؤاد سراج الدين.⁹⁵ لكن، على الرغم من حصول الحزب على الموافقة لممارسة النشاط الحزبي السياسي، فإنه لم يسلم من أنياب المعارضة الحكومية؛ إذ تذرعت الحكومة باحتمال إلحاقه الضرر بالتجربة الحزبية الجديدة، ليذهب قادة الحزب، بعد مدة وجيزة من إعادة نشاطه، إلى تجميد عمل الحزب طواعية، لكن ذلك لم يحم سراج الدين من الاعتقال عام 1981.⁹⁶

وبعد اغتيال السادات في تشرين الأول/أكتوبر 1981، وتولي محمد حسني مبارك مقاليد الحكم، أُسس "حزب الوفد الجديد" عام 1983، بوصفه حزباً ليبرالياً وطنياً، يتبنى أيديولوجية حزب الوفد الأصلي نفسها. وقد خاض الحزب، بعد ذلك، عددًا من الانتخابات التشريعية، من أهمها انتخابات مجلس الشعب عام 1984، متحالفًا مع جماعة الإخوان المسلمين؛ ليفوز بـ 57 مقعدًا. وفي عام 1987، دخل الانتخابات وحده، ففاز بـ 35 مقعدًا. وفي انتخابات 1990، تماشى الحزب مع عددٍ من أحزاب المعارضة الأخرى، مُعلنًا مقاطعة الانتخابات، بسبب رفض مبارك التخلي عن رئاسة الحزب الوطني. غير أنه عاد إلى المشاركة في انتخابات 1995، فلم يفز سوى بـ 6 مقاعد.⁹⁷ ولعل حزب الوفد عكس في تحالفه مع الإخوان المسلمين عام 1987، قصده المُتسامح مع التيارات السياسية الدينية، والمُتماشي مع توجه سعد الدين إبراهيم المُنادي بضرورة منح "الإسلاميين" فرصة للمشاركة في العملية الديمقراطية؛ ليتم دمجهم وإبعادهم عن التطرف.

⁹⁴ محمد أبو ليلة، "السنهوري... الباشا الذي هزت دماؤه هبة القضاء، مصراوي، تاريخ الدخول، 5 كانون الثاني/يناير 2019. <https://bit.ly/2QGdTC0>

⁹⁵ حزب الوفد الجديد، الجزيرة نت، تاريخ الدخول، 5 كانون الثاني/يناير 2019. <https://bit.ly/2M7iY5G>

⁹⁶ 13 معلومة عن حزب الوفد بعد إعلانه الدفع بمرشح لانتخابات الرئاسة، اليوم السابع، تاريخ الدخول، 5 كانون الثاني/يناير

2019. <https://bit.ly/2RLxpRQ>

⁹⁷ حزب الوفد الجديد، الجزيرة نت، مرجع سابق.

وبوفاة سراج الدين عام 2000، أُنتخب نعمان جمعة رئيسًا للحزب حتى نيسان/أبريل 2006، حين حدثت صراعات داخل الحزب، وانقسم إلى جبهتين: واحدة مؤيدة لنعمان جمعة، والأخرى مؤيدة لمحمود أباطة.⁹⁸ وانتهت الأزمة بانتخاب السيد البدوي لرئاسة الحزب ضد محمود أباطة.⁹⁹ وعلى الرغم من النشاط الحزبي السياسي للتيار الليبرالي من خلال حزب الوفد بشكل أساسي، ثم من خلال حزب الغد الذي أسسه المحامي أيمن نور عام 2004، الذي يصف نفسه على أنه حركة ديمقراطية وليبرالية، والذي ترشح زعيمه ضد مبارك عام 2005، إلا أنه قاسى كثيرًا على صعيد الحراك الفكري والسياسي والنقابي. ومن أبرز الأمثلة الحية على ذلك: الضغط الحكومي غير المباشر على رجال الأعمال الذين فضلوا الانسحاب من جمعية "النداء الجديد" التي أسسها الدكتور سعيد النجار، الذي رأى مع أفول ظل الحكم الشمولي، أن الوقت بات مناسبًا لإحياء مبادئ الفكر الليبرالي في مصر، غير أن الإجراءات الحكومية التضيقية كانت أكبر من جهده في تحقيق ذلك. أيضًا، سجن سعد الدين إبراهيم الذي دعا إلى تغيير ديمقراطي، وعارض بقاء مبارك في الحكم، من خلال اتهامه بـ"تلقي أموالٍ من جهة مشبوهة تهدف تشويه سمعة مصر أمام الرأي العام العالمي"، وسجنه مدة 3 سنوات ما بين 2007 و2010. كما أن أيمن نور الذي ترشح ضد مبارك في انتخابات عام 2005، تعرض للسجن والمحاكمة بتهمة "جمع توكيلات مُزورة". وعلى صعيد استراتيجي، يبدو أن مصير التيار الليبرالي في مصر ماضي نحو الانحسار والانكفاء على الذات، فأحزابه الممثلة له، حزب الغد لم يحصل سوى على مقعدٍ واحد عام 2005،¹⁰⁰ وقد جاء حزب الوفد في المرتبة الثالثة بحصوله على 39 مقعدًا من أصل 498 مقعدًا في الانتخابات البرلمانية لعام 2012، وحصلت الكتلة المصرية ذات التوجه الليبرالي على نحو 34 مقعدًا فقط.¹⁰¹ وتعتبر هذه النسب ضئيلة؛ إذ لم تتجاوز مجتمعةً نسبة 15 في المئة. ويستدعي ذلك النظر في العوامل التي تُحيل التيار ليكون ضعيف التمثيل السياسي، وضعيف النشاط الفكري، وفاقدًا للحاضنة الشعبية القوية؛ إذ لم تتمكن الأحزاب الليبرالية المصرية الممثلة للتيار من الاحتفاظ بتراثها السياسي العريق الذي تسيد الحراك السياسي المصري في مدة من الزمن.

لعل الأفكار التي ينادي بها الحزب، ويراها قسم كبير من الشعب المصري، أنها أفكار ترتبط بالإلحاد والأخلاق الغربية التي تتناقض مع الأخلاق الدينية والاجتماعية للمجتمع، هي السبب الأساس وراء انحسار حجم تأثير التيار داخل المجتمع ووجوده فيه منذ سبعينيات القرن الماضي. ويزيد حجم تأثير هذه الأفكار، نتيجة رفع الأحزاب ذات التوجه الديني وتيرة الدعاية السياسية السلبية ضد هذا التيار. ويرتفع مستوى تأثير هذه الدعاية في توجهات المواطن المصري ضد التيار الليبرالي، بربط رموزه وأفكاره بالتوجه الغربي

⁹⁸ 13 معلومة عن حزب الوفد بعد إعلانه الدفع بمرشح لانتخابات الرئاسة، اليوم السابع، مرجع سابق.

⁹⁹ خيري عمر، أستاذ العلوم السياسية في جامعة صقاريا، مقابلة مباشرة، 5 كانون الثاني/يناير 2019.

¹⁰⁰ حزب الغد، الجزيرة نت، تاريخ الدخول، 4 كانون الثاني/يناير 2019. <https://bit.ly/2QDo5ea>

¹⁰¹ مجلس الشعب المصري 2012... التشكيل والمهام، بي بي سي عربي، تاريخ الدخول، 5 كانون الثاني/يناير

2019. http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/01/120123_egypt_palt_hani

"الاستعماري"؛ ليظهر التيار على أنه "عميل" أو "سمسار" المشروعات والأجندة الغربية الضارة بالمصالح الوطنية، وعادةً ما يُضرب المثل بمحمد البرادعي، على أنه مهندس "الاستعمار الأميركي" للعراق، عندما كان رئيسًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية.¹⁰² واللافت عدم مواجهة التيار الليبرالي وأحزابه هذه الدعايات بشعارات ودعايات خطابية تفنّدها.

ويُشار إلى أن الأجواء السياسية المُغلقة والمحكومة بتوجيهات السلطة التضييقية، تُسهم في اندثار التيار الليبرالي الذي يُنادي بمبادئ لم تواتر وضع مصر بعد الثورة؛ إذ تسنّمت الأحزاب الإسلامية المحافظ السياسية الهامة في السلطة: البرلمان، والرئاسة. ثم بعد عودة حكم العسكر بانقلاب عبد الفتاح السيسي على الرئيس محمد مرسي في 3 تموز/يوليو 2013، أصيب عدد من رموز التيار الليبرالي بالإحباط، لا سيما سعد الدين إبراهيم وعمرو حمزاوي، ومال بعضهم الآخر، من مثل رئيس حزب الوفد السيد البدوي ورئيس حزب الغد موسى مصطفى موسى، إلى مُهادنة حكم الانقلاب، ومُساندته في إكساء وجوده "شرعية صورية" من خلال التعبير عن استعدادهما للترشح.¹⁰³

أيضًا، يبدو أن ارتباط التيار الليبرالي دائمًا بأشخاص، وغياب برامجه المُتكاملة في مُخاطبة الجماهير، أديا إلى غياب المناصرين، وهو ما ظهر بعد مُغادرة محمد البرادعي وأيمن نور، وغيرهما، مُرغمين؛ مما أدى إلى إضعاف تأثير التيار على مناصريه، ومن ثم، إلى ضعف وجوده في الشارع. وفي إطار هذه النقطة تظهر أيضًا ممارسات السلطة المصرية التضييقية على منظمات المجتمع المدني والشخصيات ذات التوجه الليبرالي.

وفي ذات الإطار، يُمكن الإشارة إلى الممارسات غير الديمقراطية داخل هيكلية الأحزاب، حيث ممارسات الإقصاء والدكتاتورية التي أدت في أكثر من مرة إلى حدوث حالات انشقاق داخل الأحزاب الليبرالية، وبالأخص حزب الوفد؛ ما يعكس صورةً سلبيةً عن تناقض التيار الليبرالي مع المبادئ التي يُنادي بها. كذلك تقاسي الأحزاب الليبرالية من مشكلة التمويل، حيث هناك عزوف للمواطنين عن الانضمام إليها، وتخوّف رجال الأعمال من الانضمام إليها، لما تنادي به من مبادئ وسياسات تشتبك مع ممارسات السلطة الحاكمة.¹⁰⁴

ولعل تلاشي حكم الأرسقراطيين والأعيان في مصر، وانتهاء هذه الحقبة، أسهم، بشكلٍ أو بآخر، في تراجع تأثير التيار الليبرالي.

وربما ساهم بدور فاعل في تضاؤل مناصريه فقدان التوجه العربي في أدبيات التيار الليبرالي، مثل: دعم القضية الفلسطينية، على النقيض من الدعوة إلى التطبيع مع الاحتلال، والتوجه اليساري الاجتماعي

¹⁰²أحمد جمال، الليبراليون في مصر: محاولات استنهاض تيار أنهكه التفكك والعشوائية، العرب، تاريخ الدخول، 4 كانون الثاني/يناير 2019. <https://bit.ly/2FIOLhM>

¹⁰³هالة مصطفى، مصر نموذجًا: لماذا أخفق التيار الليبرالي في المنطقة العربية؟، مجلة السياسة الدولية، تاريخ الدخول، 4 كانون الثاني/يناير 2019. <http://www.siyassa.org.eg/News/2409.aspx>

¹⁰⁴جمال، الليبراليون في مصر: محاولات استنهاض تيار أنهكه التفكك والعشوائية، العرب، مرجع سابق.

المُخاطب للروح العقلانية للمواطن المصري، تلك الروح التي ترنو إلى حياة يتحقق فيها جزء بسيط جداً من العدالة الاجتماعية، بعيداً من مبادئ الخصخصة وتقليص تدخل الدولة، وغيرها من المبادئ التي تضر بالمواطن لصالح رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال.

ولا يخلو الأمر من مسألة التعقيد "الاصطلاحي" الذي يُخاطب به رموز الليبراليين، وعلى رأسهم عمرو حمزاوي، المواطنين المصريين؛ إذ لا جنوح إلى تبسيط الأفكار والمبادئ الليبرالية ذات الطابع الصعب أصلاً، فمثلاً: عندما يتم تحويل هذه الأفكار والمبادئ إلى شعارات إعلامية ترويجية، يسهل هضمها وقبولها من قبل المواطن المصري، قد يبني التيار الليبرالي حاضنة شعبية فاعلة. لكن لوحظ، في مرحلة الانفتاح السياسي القصيرة بين 2012 و2013، تحويل التيار ذاته من وسيلة للتقدم والتجديد الفكري والسياسي إلى محض أداة لمواجهة قوى الإسلام السياسي، ما أُلصق به وصمة التيار المُهدد لسيطرة العسكر من جديد على السلطة في مصر؛ وبذلك تحول التيار الليبرالي من حزب يشارك في صناعة القرارات الكبرى، إلى مجرد صورة سياسية وأيديولوجية مزقتها أجهزة السلطة عبر التشويه، وعمقت التيارات الإسلامية، وأحياناً اليسارية، جراحها عبر التكفير واتهامه بالارتباط بالخارج.

الخاتمة

تقوم الفكرة الأساسية للتيار الليبرالي حيال الأحكام والتوجهات الدينية على أساس تقدير الشرائع الدينية، لكن بدون اتباع أحكامها وأسسها في المسارات الحياتية والسياسية. وقد تم التوصل إلى هذه النتيجة بالاستناد إلى المنهج الاستقرائي الذي يركن إلى تتبع ممارسات، وسبر أغوار مناهج وأدبيات ظاهرة ما من أجل الوصول إلى نتيجة تُصبح نظرية، تُوضح المسار العام لتلك الظاهرة.

وبالركون إلى المنهج المذكور، توصلت الدراسة إلى ممارسات وآراء رموز التيار الليبرالي التي تُنادي بالمواطنة كبديل للهوية الإسلامية، وبالعلمانية الصرفة التي تفصل الدين عن السياسة بصورة كاملة، وتدعو إلى منح الأفراد حرية الاعتقاد المُطلقة، وفتح باب الاجتهاد والإصلاح الدينيين أمام الجميع.

غير أن التيار الليبرالي بأحزابه السياسية في مصر، لم يستطع عكس أفكاره حيال الدين، ولم يُطبّقها إلا في زمن الحكم الملكي، حين صاغ التيار الليبرالي دستور 1923 الذي بقي، على الرغم من بعض العثرات المؤقتة، يحكم البلاد حتى اندلاع "ثورة الضباط الأحرار" عام 1952. إن التيار الليبرالي المصري في وقتنا الحالي يعاني حالة عزوف مجتمعي عنه، مردّها إلى الدعاية السياسية السوداء المُحاكاة ضده من قبل الخصوم، على أنه "عميل" أو "سمسار" المشروعات الغربية الاستعمارية، وداعٍ إلى الانحلال الأخلاقي ضد التوجه المحافظ العام للشعب المصري، فضلاً عن مواجهته تضييقات السلطة المصرية التي ترى في مبادئه خطراً على استقرارها، إضافة إلى ارتباطه بشخصيات، وليس بحاضنة اجتماعية قادرة على الاقتناع بما يدعو إليه التيار من أفكار، عوضاً عن مُهادنة حزبي الوفد والغد "الليبراليين" لنظام الحكم المصري الحالي

الذي يتهمه طيف واسع من الشعب المصري "بالنظام الانقلابي السلطوي"، من خلال الترشح "بشكلٍ صوري" ضد المرشح عبد الفتاح السيسي.

المصادر والمراجع

1. الموسوي. عبد الوهاب محمد جواد، الليبرالية والأزمات، ط1، (عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2016).
2. حماد. محمد، قصة الدستور المصري، ط1 (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011).
3. خراساني. رضا، وآخرون، الحضارة والحداثة في الفكر العربي المعاصر، حسين صافي (مترجمًا)، ط1، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014).
4. شلبي. إبراهيم، في بهو الكرن: محاكمة رئيس، ط1 (القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، 2013).
5. عوض. لويس، تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ت).



harmoon.org

